World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 15-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

التوزيع: محدود

التاريخ: 24 فبراير/شباط 2022

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 13 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2021/13/DRAFT

ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2021

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2021

جدول المحتويات

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة 3

2021/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي 3

قضايا السياسات 5

2021/EB.2/2 الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025) 5

تحديث شفوي عن تنفيذ البرنامج لنتائج قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية لعام 2021 7

تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها 10

مسائل أخرى 11

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية 11

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ 12

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا 13

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي 14

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا 15

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 17

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 18

مسائل الموارد والمالية والميزانية 20

2021/EB.2/3 خطة البرنامج للإدارة (2022-2024) 20

2021/EB.2/4 تعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 22

قضايا السياسات (متابعة) 23

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) 23

2021/EB.2/5 تحديث عن خارطة الطريق لإدماج منظور الإعاقة في البرنامج (2020-2021) 24

تقارير التقييم 25

2021/EB.2/6 تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ورد الإدارة عليه 25

2021/EB.2/7 تقرير موجز عن التقييم المشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها والرد المنسق عليه.....26
الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا 28
2021/EB.2/8 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لغامبيا (2019-2021)، ورد الإدارة عليه 28
الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....28
2021/EB.2/9 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان (2018-2021)، ورد الإدارة عليه 28
2021/EB.2/10 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للجمهورية العربية السورية (2022-2023).....29
2021/EB.2/11 الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (2022-2025) 30
الحافظة القطرية لشرق أفريقيا 31
2021/EB.2/12 الخطة الاستراتيجية القطرية للصومال (2022-2025) 31
المسائل التنظيمية والإجرائية 32
2021/EB.2/13 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2022-2023) 32
مسائل التسيير والإدارة 32
2021/EB.2/14 التسمية والاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات 32
2021/EB.2/15 إنشاء فريق الاختيار المعني بتعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات 33
الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ.....33
2021/EB.2/16 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2017-2021)، ورد الإدارة عليه.....33
الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2022-2026) 33
2021/EB.2/17 الخطة الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش (2022-2026).....34
تقارير التقييم (متابعة) 36
2021/EB.2/18 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للصين (2017-2021)، ورد الإدارة عليه 36
ملخص أعمال المجلس التنفيذي.....36
2021/EB.2/19 ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021 36
التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة.....36

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2021/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

1- رحب المدير التنفيذي بالمشاركين في أول دورة "مختلطة" للمجلس التنفيذي والتي حضر فيها عدد محدود من الأعضاء والممثلين المراقبين في قاعة الاجتماعات بينما شارك آخرون عن بُعد من خلال الرابط الشبكي.

2- وواجه العالم عاما مليئا بالتحديات في عام 2021 حيث بات 285 مليون شخص على شفا المجاعة. ويساور **البرنامج** قلق شديد بشأن 45 مليون شخص في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، ولكنه وصل بالفعل إلى سقف التمويل المحدد لآليته للإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع، ويحتاج بصفة عاجلة إلى مزيد من الموارد للأسابيع والأشهر المقبلة. ويسعى المدير التنفيذي إلى الحصول على مساهمات من أصحاب المليارات في العالم من أجل سد فجوة تمويل قدرها 6.6 مليار دولار أمريكي. وإذا لم تُقدّم المساعدة إلى الجياع في بلدانهم أو بالقرب منها فإن الهجرة التي ستنشأ عن ذلك ستتطلب تكاليف أكبر بكثير لدعمهم في البلدان المتقدمة.

3- وفي إطار استعراض الوضع في بعض بلدان عمليات **البرنامج** الرئيسية، قال المدير التنفيذي إن 22.8 مليون شخص في أفغانستان أصبحوا الآن في المرحلة 3 أو 4 أو 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ويحتاج **البرنامج** إلى 233 مليون دولار أمريكي شهريا لبرامجه في ذلك البلد وليس لديه موارد كافية إلّا لنهاية شهر ديسمبر/كانون الأول فقط. والتقى المدير التنفيذي بقادة طالبان في كابول والمقاطعات بهدف ضمان الاستقلال التشغيلي **للبرنامج** والتزام طالبان بتوجيه الأصول الوطنية المحتفظ بها خارج البلد إلى المنظمات الإنسانية الدولية مثل **البرنامج**.

4- وفي الجمهورية العربية السورية، أدّى ارتفاع الأسعار وتحديات توزيع الأغذية إلى دخول 12.4 مليون شخص إلى المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ويحتاج **البرنامج** إلى 80 مليون دولار أمريكي شهريا لبرامجه التي تشمل العمل مع منتجي الأغذية المحليين لإعادة تأهيل مصانع الخبز. وفي لبنان، بالإضافة إلى الوصول بالفعل إلى 1.2 مليون لاجئ، يُساعد **البرنامج** 000 800 من السكان اللبنانيين ويهدف إلى الوصول إلى 1.6 مليون شخص بحلول فصل الربيع.

5- وفي اليمن، حيث 16 مليون شخص (من بين السكان البالغ عددهم 30 مليون نسمة) في المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أتاح الدعم المقدّم من المانحين إلى **البرنامج** معالجة انقطاع خطوط الإمداد، مما ساعد على تجنب حدوث مجاعة. ومع ذلك، لم يحصل **البرنامج** سوى على 286 مليون دولار أمريكي من أصل المبلغ الذي يحتاج إليه في الأشهر الستة المقبلة، وهو مليار دولار أمريكي، ويعيش 000 50 شخص في ظروف شبيهة بالمجاعة. وفي منطقة الساحل، أدّى عدم الاستقرار والانعدام الشديد في الأمن الغذائي إلى احتياج 8.7 مليون شخص إلى المساعدة، بينما يصنف 27 مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل بسبب التدهور الاقتصادي وتأثيرات تغيُّر المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) والنزاع بين جماعات المتمردين. وترتبط تحديات الأمن الغذائي في مدغشقر بتغيُّر المناخ، ودخل 1.3 مليون شخص في المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل. ويمكن لخطط التخفيف التي جرى الاتفاق عليها في الدورة السادسة والعشرين الأخيرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف) أن تساعد على التخفيف من الحالة في مدغشقر على الأجل الطويل.

6- وتطرق المدير التنفيذي بعد ذلك إلى عمل **البرنامج** في معالجة تغيُّر المناخ، فقال إن العوامل المرتبطة بالمناخ كانت السبب وراء نزوح 30 مليون شخص من بين 40 مليونا ممن نزحوا مؤخرا من ديارهم في عام 2020. وتشمل عمليات **البرنامج** من أجل تحقيق الاستدامة وبناء القدرة على الصمود بهدف معالجة آثار تغيُّر المناخ استخدام مخططات التأمين القائم على المناخ والمدفوعات المسبقة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وكذلك المساعدة الغذائية لبرامج إنشاء الأصول التي تمكنت من

خلالها المجتمعات المحلية من إعادة تأهيل الأراضي وبناء وإصلاح الطرق والجسور والبرك والخزانات والآبار وقنوات الري وغيرها من هياكل البنية التحتية التي تُعزز القدرة على الصمود.

7- وبعد توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم في إنشاء تحالف التغذية المدرسية أثناء قمة الأمم المتحدة للنُظم الغذائية لعام 2021، شدد المدير التنفيذي على الدور الأساسي للوجبات المدرسية في الوضع التغذوي وتعليم الأطفال. وانضم إلى التحالف حتى الآن أكثر من 60 حكومة وطنية و50 منظمة.

8- وفي الختام، قال المدير التنفيذي إنه في ظل وجود ثروة عالمية تبلغ 430 تريليون دولار أمريكي ليس ثمة ما يُبرر أن يأوي أي طفل في العالم إلى فراشه جائعا ناهيك عن الموت جوعا.

9- وشكر الأعضاء، بمن فيهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم وعضو آخر تحدث بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، المدير التنفيذي على العرض الذي قدمه وعلى جهوده الناجحة لتعبئة التمويل والتوعية في جميع أنحاء العالم. وعلق العديد من المتحدثين على حُسن توقيت انعقاد دورة المجلس في أعقاب الاجتماع الأخير لمجموعة العشرين، والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وقمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية.

10- وأعرب الأعضاء عن القلق إزاء استمرار تحديات تغيُّر المناخ والنزاع وجائحة كوفيد-19 وما نجم عن ذلك من زيادة في الاحتياجات الإنسانية وعودة المجاعة، وأشادوا بشجاعة موظفي **البرنامج** والتزامهم بتقديم مساعدات إنقاذ الأرواح وتيسير استجابات الجهات الفاعلة الأخرى للأزمات، مشيرين إلى دور **البرنامج** بصفة خاصة في الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية وتهيئة بيئة آمنة لتقديم التدخلات الإنسانية والإنمائية. وحث الأعضاء جميع أصحاب المصلحة على المساهمة في إنهاء النزاعات المسلحة وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني والأشخاص الذين يخدمونهم، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون الآخرون.

11- وعلق العديد من الأعضاء على الخطة الاستراتيجية المقبلة **للبرنامج**، فقالوا إنها تُعبر عن تكيُّف **البرنامج** مع الأوضاع العالمية المعقدة والمتغيرة وأن النُهج الجديدة في البرمجة والعمل ستكفل مزيدا من كفاءة استخدام الموارد وتحسين الحصائل. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للعملية التشاورية المستخدمة في وضع الخطة، ورحبوا بتركيزها المتزايد على المخاطر المناخية والإنذار المبكر والقدرة على الصمود والعمل الاستباقي؛ وإدماج مراعاة النزاع في أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وإدماج الاستدامة البيئية والقضايا المناخية باعتبارها أولوية شاملة؛ وتركيزها على إدماج منظور الإعاقة. وقال معظم المتحدثين إن مشاركة **البرنامج** المتزايدة في محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام هو بمثابة استجابة سليمة للتحديات المتنامية في العالم، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وحث بعض الأعضاء **البرنامج** على الاستمرار في التركيز على مهمته الأساسية المتمثلة في الاستجابة لحالات الطوارئ، وأشار أحدهم إلى أن الاهتمام ببناء السلام يمكن أن يؤدي إلى أن يصبح تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ مرهونا باعتماد عمليات سياسية محددة.

12- ومن أجل نجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، أوصى الأعضاء بأن يحدد **البرنامج** أولويات استخدام الموارد بشكل مناسب، ودمج تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة، ومواصلة تعزيز الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية، وبناء قوة عاملة قوية ومتنوعة تساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية المستفيدين والموظفين، والمساءلة أمام السكان المتضررين، وإدماج منظور الإعاقة، وبناء ثقافة مكان عمل جيدة. وينبغي **للبرنامج** أيضا أن يضمن اتساق سياساته الحالية وإطار النتائج المؤسسية الجديد مع الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأعرب الأعضاء عن تطلعهم إلى تلقي تحديثات منتظمة بشأن تنفيذ الخطة.

13- وعلق الكثير من الأعضاء على قمة الأمم المتحدة الأخيرة بشأن النُظم الغذائية، فقالوا إنها أتاحت منظورا يمكن من خلاله النظر إلى أهداف التنمية المستدامة بصورة أشمل ويشكل فيه الأمن الغذائي والتغذوي موضوعا رابطا. وينبغي للحكومات أن تستفيد من الزخم الناشئ عن القمة لإحداث التغييرات المطلوبة لتحقيق أهدافها الوطنية بتوجيه وبتيسير من منظومة الأمم المتحدة،

ولا سيما الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. ورحب الأعضاء بتحديد الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للأولويات المشتركة المتعلقة بالنُظم الغذائية ودعوتها الناجحة إلى إدراج تلك الأولويات في الخطط القطرية للأمم المتحدة وأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأشاد الأعضاء أيضا بدور **البرنامج** في إنشاء التحالف العالمي للتغذية المدرسية أثناء القمة، وحثوا **البرنامج** وشركاءه والمانحين على إجراء الاستثمارات الضرورية في تنفيذ استراتيجية **البرنامج** بشأن التغذية المدرسية، بما يشمل تجميع أفضل الممارسات المستفادة من برامج التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم لتكرارها في البلدان الأخرى.

14- وأظهرت جائحة كوفيد-19 الترابط بين الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والصحة والظروف المناخية والأمن والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، مما أتاح فرصة لتحديد اتجاه جديد، وتعزيز التعاون العالمي في معالجة التحديات المتنامية. وسيتطلب ذلك شراكات أوسع وأعمق، بما في ذلك نهج قوي قوامه الأمم المتحدة الواحدة، مع تجميع الموارد بصورة منهجية من أجل النُهج المبتكرة، مثل العمل الاستباقي، وتبادل أفضل الممارسات، ومبادرات التدريب المشتركة، والخدمات المشتركة، وتوسيع قاعدة المانحين. وحث الأعضاء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بصفة خاصة على مواصلة تحقيق المستوى الأمثل للتعاون في المقر وعلى المستويات الميدانية، والتقليل إلى أدنى حد من البيروقراطية وتعزيز جوانب التكامل. وأعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم إزاء التوزيع غير العادل للقاحات كوفيد-19 بين البلدان المتقدمة والنامية.

15- وفيما يتعلق بأجواء عدم اليقين التي تُخيم على التمويل، أوضح الكثير من الأعضاء خطط بلدانهم لدعم **البرنامج** والتعاون معه في السنوات القادمة، بما في ذلك من خلال التمويل المتعدد السنوات والمرن والتبرعات العينية. وحثوا **البرنامج** على مواصلة الدعوة إلى التمويل المرن من الجهات المانحة؛ ورحبوا بالجهود الجارية لتوسيع قاعدة المانحين، بما في ذلك توسيعها من خلال التماس مساهمات من الأفراد الأثرياء؛ وأيدوا اقتراح زيادة سقف مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع.

16- وشجع الأعضاء **البرنامج** على أن يواصل في المستقبل تركيزه على بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للضعف بوسائل تشمل بناء القدرات ونقل المهارات التقنية إلى الشباب، وتعزيز القدرة المؤسسية في مجال الحماية الاجتماعية؛ وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتعزيز الشراكات المحلية والشراء المحلي.

17- وأشار العديد من الأعضاء إلى الأحداث المقبلة التي ستُعقد في بلدانهم. وقالوا إن مؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو في ديسمبر/كانون الأول سيتيح فرصة طيبة أمام أصحاب المصلحة للأخذ بنهج قائم على النُظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وسيشهد المنتدى الإنساني الأوروبي الأول في يناير/كانون الثاني 2022 مناقشات رفيعة المستوى حول السياسات والاستراتيجيات والعمليات الإنسانية؛ وسيُناقش مؤتمر قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ موضوع تحويل النُظم الغذائية.

18- وشكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس والمراقبين على تعليقاتهم، ورحب بالأعضاء والممثلين الجُدد، وقال إنه يتطلع إلى مواصلة العمل مع المجلس ويطلب منه الاستمرار في مساءلة جميع من في **البرنامج** عن أرفع معايير العمل.

قضايا السياسات

2021/EB.2/2 الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025)

19- قدمت مساعدة المدير التنفيذي الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025، التي تمثل خارطة طريقه من أجل مواجهة تحديات ازدياد الجوع. وتشمل الخطة خمس حصائل استراتيجية، وسبعة مبادئ توجيهية، وكذلك أربع أولويات شاملة، وست عناصر تمكينية ستُيسّر تحقيقها. وهذه الخطة الاستراتيجية هي ثمرة مشاورات مكثفة برزت أثناءها ثلاثة مواضيع متكررة: التركيز وتحديد الأولويات بحيث يركز **البرنامج** على حالات الطوارئ كأولوية عليا والاستفادة في الوقت نفسه من الفرص لمنع

نشوء الاحتياجات والحد منها؛ والشراكات وكيفية عمل **البرنامج** مع الآخرين، على أن يكون مفهوما أنه لن يستطيع مواجهة التحديات بمفرده؛ والتمويل، بما في ذلك جهود إثبات العائد على الاستثمار الناتج عن معالجة الآثار الناشئة عن عوامل الإجهاد ومواطن الضعف الهيكلية قبل أن تفضي إلى أزمات شاملة. وتشمل النسخة النهائية من الخطة إيضاحات تهدف إلى معالجة التعليقات على الصياغة والمصطلحات، وملحقا بشأن إطار النتائج المؤسسية الذي من المقرر تقديمه إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2022.

20- ورحب الأعضاء، بمن فيهم العديد ممن تحدثوا بالنيابة عن قوائم وعضو واحد تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، بالخطة الاستراتيجية، وأشادوا بالعملية التشاورية الأساسية التي أفضت إلى وضع الخطة الاستراتيجية في صيغتها النهائية. ورحب الأعضاء باستمرار التركيز على هدفي التنمية المستدامة 2 و17، ومواءمة الخطة مع عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعربوا عن تأييدهم للأولويات الشاملة في الخطة الاستراتيجية ولحصائلها الاستراتيجية، مشيرين بصفة خاصة إلى أهمية الحصيلة 5 وبرامج التغذية المدرسية في إطار الحصيلة 2؛ أما من بين المبادئ التوجيهية للخطة، فقد سلطوا الضوء على "الاستناد إلى المبادئ الإنسانية"، و"وضع الناس في محور التركيز"، و"الملكية الوطنية"، و"مراعاة كل سياق على حدة"؛ ومن بين العوامل التمكينية التي أشاروا إليها الشراكات، والمرونة المعززة، وإمكانية التنبؤ بالتمويل، والأدلة، والتكنولوجيا.

21- ومن بين العناصر الإيجابية الأخرى للخطة التي جرى تسليط الضوء عليها أثناء المناقشة تأكيدها على الاستجابة لحالات الطوارئ؛ واتخاذ الترتيبات اللازمة لتعزيز العمل الاستباقي في سياق حالات الطوارئ، بما في ذلك الاستثمار في أدوات ومنصات الإنذار المبكر، وزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد؛ والارتباط بحصائل قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية، بما يشمل تحديدا تحالف الوجبات المدرسية؛ والالتزام بعدم تدخل **البرنامج** إلا في الحالات التي يضيف فيها قيمة واضحة؛ والاعتراف بالنطاق الكامل للتحديات التي تواجهها البلدان النامية، بما يشمل أثر تعريفات التجارة على تدفق الأغذية؛ وتأكيد دور **البرنامج** في تعزيز القدرات الحكومية بدلا من استبدالها؛ والتركيز على تخطيط القوة العاملة، مع التركيز على الشفافية والتعاون؛ ومواصلة التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما التعاون معها في إدارة مخاطر الكوارث؛ ودعم نتائج السلام؛ والشراكة من أجل تقييم مخاطر المناخ والاستعداد للكوارث والقدرة على الصمود.

22- وتشمل المجالات التي وردت الإشارة إليها باعتبارها مثيرة للقلق أو تستحق عملا إضافيا أثناء التنفيذ تحديد الأولويات، ولا سيما الحصائل الاستراتيجية؛ وتوضيح دور **البرنامج** في الشراكات؛ وتعزيز إدماج منظور الإعاقة؛ ومراعاة الشعوب الأصلية؛ ووضع مبادئ توجيهية مؤسسية لاختيار الشركاء المتعاونين في الميدان؛ ووضع استراتيجية للخروج؛ وتقييم الأمن الغذائي والمسائل اللوجستية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتوحيد نُهج العمل المبكر والاستباقي، مثل معايير التدخل؛ وتنفيذ قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، واستخدام المؤشرات المشتركة لإطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات؛ والعمل عبر محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ والنظر إلى عدم المساواة باعتباره سببا جذريا؛ وتعزيز التنسيق مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها؛ وزيارة استغلال إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ورصد البيانات وتحليلها وأمن نُظم البيانات وحماية الخصوصية، بما في ذلك في سياق الشراكة مع القطاع الخاص.

23- وقال العديد من الأعضاء، بمن فيهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم وعضو آخر تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إنهم يتطلعون إلى تنفيذ الخطة وإدماجها في الخطط الاستراتيجية القطرية والسياسات، وشجعوا **البرنامج** على تقديم تحديثات منتظمة عن تنفيذها، بما في ذلك تحديثات بشأن نُهج التمويل المبتكرة، مثل مبادلات الديون، والعمل مع المؤسسات المالية الدولية.

24- وأشار العديد من الأعضاء، من بينهم عدة أعضاء تحدثوا بالنيابة عن قوائم، إلى أنهم يفضلون وضع إطار للنتائج المؤسسية وتقديمه في نفس الوقت مع الخطة الاستراتيجية. وشجع عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم على التشاور الوثيق مع الأعضاء

في وضع اللمسات الأخيرة على الإطار. وتحدث عضو آخر بالنيابة عن إحدى القوائم وطلب إشارة واضحة إلى المنهجية والأساس المنطقي المستخدم في المؤشرات المقترحة.

25- ولفت أحد الأعضاء الانتباه إلى التقرير الأخير الصادر عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة **بالبرنامج**، بما في ذلك الملاحظات المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد وقسائم الأغذية، ودعا إدارة **البرنامج** إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وبحث سُبل زيادة ترشيد تلك المساعدة.

26- وأكد رئيس الشؤون المالية للأعضاء التزام **البرنامج** بتقديم إطار النتائج المؤسسية إلى المجلس للموافقة عليه في دورته العادية الأولى لعام 2022. ومن شأن الأهداف الرفيعة المستوى التي يجري وضعها حاليا بشأن نتائج الإدارة أن توفّر مؤشرا لطموح **البرنامج** في الحصائل الخمس للخطة الاستراتيجية. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على المؤشرات والتحقق منها عالميا وفي المقر، بما في ذلك تقييم الأثر على المكاتب القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية والصلات بأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن المقرر إجراء مشاورة رسمية مع الأعضاء في ديسمبر/كانون الأول 2021.

27- وفيما يتعلق بإطار رصد الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، قال إن **البرنامج** حدّد مؤشرات مشتركة وتكميلية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ويستعرض التزاماته على صعيد السياسات، ولا سيما التزاماته المتعلقة بآثار القياس على أولويات خفض التكاليف الأربع في الخطة الاستراتيجية.

28- وتطرق رئيس الشؤون المالية إلى ما أثير بشأن أهمية الأدلة والتكنولوجيا كعوامل تكميلية في الخطة الاستراتيجية، فقدم أمثلة على الأدوات الجديدة المدعومة بالتكنولوجيا لتيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك تطبيق جمع البيانات التشغيلية باستخدام الهواتف المتنقلة (MoDA) الذي أتاح الاتساق والأمن لإدارة بيانات التقييم؛ والمنصة المركزية لإدارة البيانات (DOTS)، وهي منصة تدعم اتخاذ القرار؛ وتطبيق ربط المدارس (School Connect)، وهو تطبيق مصمم **للبرنامج** بدأ استخدامه في بوروندي وأتاح لموظفي المدارس تتبع عدد الأولاد والبنات الذين يواظبون على الدراسة في المدارس، وتحقيق المستوى الأمثل لتخطيط برامج الوجبات المدرسية. وأكد أيضا للأعضاء أن **البرنامج** ملتزم، من خلال المكتب العالمي للخصوصية، بإجراء الحوكمة وفرض الضوابط والضمانات اللازمة للتأكد من أن عمليات جمع البيانات ومعالجتها تصب في مصلحة الأشخاص الذين يخدمهم وضمان قيام الشركاء في القطاع الخاص يعالجون البيانات ولا يمتلكونها.

29- وأشار رئيس الشؤون المالية أيضا إلى اهتمام **البرنامج** بزيادة العمل رسميا مع أعضاء المجلس التنفيذي في مبادلات الديون. وأضاف أن **البرنامج** شهد زيادة كبيرة في التمويل من المؤسسات المالية الدولية من خلال الحكومات الشريكة خلال السنتين الماضيتين وأن التمويل المتوقع في عام 2021 يبلغ 600 مليون دولار أمريكي.

30- وقالت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات إنها تُقدّر وتؤيد التعليقات بشأن الحاجة إلى تحديد أولويات حالات الطوارئ والتركيز على التغذية والوجبات المدرسية والقدرة على الصمود والنظم الحكومية، والتمسك بالمبادئ الإنسانية عند المشاركة في العمل الإنساني. وذكرت أيضا أنها تُقدّر الشواغل المتعلقة بالشراكة وتحديد الأولويات والتي كانت أيضا موضوعات متكررة أثناء عملية التشاور. وأكدت للأعضاء أن **البرنامج** يعتزم تقييم سياساته واستراتيجياته لتحديد ما يحتاج منها إلى أن يُحدَّث أو يوضَع لضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية بالكامل. ومن شأن الخطط الاستراتيجية القطرية أن تضمن تحديد السياق والأولويات على المستوى القطري. وأبلغت الأعضاء أيضا أن **البرنامج** يضع لأول مرة خطة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. وسيجري إطلاع الأعضاء على هذه العملية وكذلك على العمل المتزايد **للبرنامج** مع المؤسسات المالية الدولية.

تحديث شفوي عن تنفيذ البرنامج لنتائج قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية لعام 2021

31- أشار مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية إلى أنه أثناء عملية قمة النُظم الغذائية التي استمرت 18 شهرا، تولى **البرنامج** رئاسة مجالات العمل المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالقدرة على الصمود، بينما شارك بدور نشط في جميع مسارات العمل وسائر مجالات العمل. وزادت عملية القمة الوعي بأهمية النُظم الغذائية وكيفية ارتباطها بالجوع والأمن الغذائي والمناخ والقدرة

على الصمود، وأسفرت عن أكثر من 30 تحالفا للعمل، وتولى **البرنامج** رئاسة ثمانية منها. وكان تحالف الوجبات المدرسية هو الأكثر تقدما وشارك فيه أعضاء على مستوى رؤساء الدول والوزراء، وشمل التزامات رسمية من أكثر من 60 بلدا و50 شريكا. وشارك **البرنامج** أيضا في التحالفات المعنية بمكافحة الأزمات الغذائية إلى جانب تلك المتعلقة بمحور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ وسلاسل الإمدادات الغذائية القادرة على الصمود؛ والنُظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ؛ والحماية الاجتماعية من أجل إحداث تحول في النُظم الغذائية؛ والقضاء على الجوع؛ والأغذية الصحية المستمدة من النُظم الغذائية المستدامة؛ وتسخير النُظم الغذائية لصالح النساء والبنات؛ والشعوب الأصلية؛ والإيكولوجيا الزراعية. وجرى بالفعل تعميم تحالف الحماية الاجتماعية في إطار جهاز الحماية الاجتماعية الشاملة 2030، بينما ساهم تحالف النُظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ بدور رئيسي في زيادة وعي الأوساط العالمية المعنية بتغيُّر المناخ بالدور الحاسم للنُظم الغذائية في المناقشات الدائرة حول المناخ، ومهدّ الطريق نحو تسليم المسؤولية عن الدور القيادي في نهاية المطاف إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

32- وتتيح التحالفات فرصا أمام برامج **البرنامج** واتخاذ وضع في الساحة العالمية والإقليمية. وتُشارك الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في المناقشات الدائرة حول إنشاء مركز تنسيق مقترح لتحويل النُظم الغذائية الوطنية، ويهدف **البرنامج** إلى مواءمته مع التزامات النُظم الغذائية الحكومية. وسيكفل تحسين التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة استمرار ارتباط التحالفات بالعمليات العالمية الأخرى. وفي مجال تبادل المعرفة وقيادة الفكر والبحث العلمي، يرى **البرنامج** أن ثمة فرصة للاستفادة من الشراكات، مثل الشراكة مع معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية من أجل تعزيز البحوث الناشئة.

33- وإلى جانب الحوارات الوطنية، يهدف **البرنامج** إلى دعم الحكومات في مراعاة النُظم الغذائية في جمع البيانات وتحليلها، وتعزيز التنسيق بين الوزارات. ويراعي **البرنامج** بصورة متزايدة النُظم الغذائية في وضع البرامج على المستوى القطري وفي إعداد التقارير وسائر الأنشطة المرتبطة بوضع الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية.

34- وشكر الأعضاء، بمن فيهم ثلاثة أعضاء تحدثوا بالنيابة عن قوائم، **البرنامج** والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها على الأعمال المتعلقة بقمة النُظم الغذائية، وأشادوا بمساهمة **البرنامج** في التحالفات، وحثوا تلك التحالفات على العمل معا في إطار منظومة الأمم المتحدة الأوسع، للاستفادة من نتائج القمة وتحفيز العمل المتعلق بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

35- وفيما يتعلق بأفضل السُبل التي يمكن بها الدفع قدما بأعمال القمة، قال عضوان إن الدول الأعضاء ينبغي أن تتفق أولا على نتائج القمة، بينما قال أعضاء آخرون، بما في ذلك عضو تحدث بالنيابة عن جميع القوائم، إن هناك حاجة إلى بلورة فهم مشترك لكيفية المتابعة. وهناك اتفاق عام على أن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ينبغي أن تقوم بدور محوري. وقال عضوان إنه لم تعد هناك حاجة إلى أي بيروقراطيات جديدة، بينما ساد اتفاق عام على مفهوم مركز التنسيق بقيادة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على الرغم من تساؤلات الأعضاء عن دوره وعمله.

36- وقال عضوان، بما في ذلك عضو تحدث بالنيابة عن جميع القوائم، إن اتباع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة في المتابعة ضروري وكذلك من الضروري إقامة روابط مع منتدى الأمم المتحدة السياسي ورفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لضمان مساهمة المتابعة في تنفيذ خطة عام 2030. كما دعا عضوان لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، إلى أداء دور محوري. وقال العديد من الأعضاء، بمن فيهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، إن الدول الأعضاء ينبغي أن تقوم بدور محوري في المتابعة التي ينبغي أن تكون قطرية التوجه ومركزة.

37- وقال عضوان، بما في ذلك عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، إنه ينبغي ربط متابعة القمة والخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج**، وشجع أحدهما **البرنامج** على تقديم خبرته في مجال الشراء المحلي والإقليمي إلى تحالف النمو المستدام من أجل تعزيز نهج شامل إزاء تحسين الإنتاجية في مجال الأمن الغذائي.

38- ودعا أحد الأعضاء، متحدثا بالنيابة عن القائمة ألف، إلى تنفيذ الإجراءات المحددة في الموقف الأفريقي المشترك الذي عرض أثناء القمة.

39- وطرح الأعضاء أيضا عددا من الأسئلة التي عولجت من جانب إدارة **البرنامج** ورئيس الديوان لأمانة قمة النُظم الغذائية، على النحو الوارد بإيجاز أدناه.

40- وأشار مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية إلى أن قمة النُظم الغذائية عُقدت بدعوة من الأمين العام وأنها ليست ملزمة للدول الأعضاء، وهي بذلك لا تختلف كثيرا عن القمة العالمي للعمل الإنساني التي عُقدت قبل خمس سنوات. ولم تكتمل القمة، ويشكل الحدث الذي عقد في سبتمبر/أيلول نقطة الانطلاق وستمضي المسيرة تقدم بدعم وبمشاركة من الدول الأعضاء ومن خلال الحوار داخل **البرنامج** وفي السياق الأوسع للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

41- ولا تزال الحوارات الوطنية بين أصحاب المصلحة المتعددين التي بدأت في إطار القمة جارية، واكتمل أكثر من نصفها بقليل. ويقوم **البرنامج**، إلى جانب الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بدعم الحوارات التي تزيد من الوعي بأهمية النُظم الغذائية وتُرسي الأساس للمسارات الوطنية لتحويل النُظم الغذائية. وستوفّر التحالفات دعما تقنيا للمسارات وينبغي أن ينصب تركيزها على هذه المهمة.

42- وقال إن **البرنامج** والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين الإقليميين بحاجة إلى تعزيز الربط بين المسارات الوطنية وخطط التنمية الوطنية والتأكد من أن أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة تراعي النُظم الغذائية، مما سيجعل من السهل على **البرنامج** القيام بالمثل في خططه الاستراتيجية القطرية. وسيمثل ذلك تغييرا في عمل **البرنامج** يعود الفضل فيه مباشرة إلى قمة النُظم الغذائية. وتراعى نتائج القمة بالفعل قدر المستطاع في الخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج** نظرا للتوقيت، وستكون أكثر وضوحا في الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية. وأضاف أنه يعترف بالموقف الأفريقي المشترك الذي عرض أثناء القمة، فقال إنه مثير للإعجاب وقيّم وسيستخدم كنقطة مرجعية.

43- وأقر أيضا رئيس الديوان لأمانة قمة النُظم الغذائية بالموقف الأفريقي المشترك، مضيفا أنه تلقى مؤخرا رسالة من حكومة البرازيل تُحدد المواقف المشتركة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأشار إلى أن النُظم الغذائية محلية ووطنية، فقال إن البلدان سيكون لها دور محوري في الأعمال المتعلقة بالنُظم الغذائية، بما في ذلك من خلال الحوارات والمسارات الوطنية الطوعية وتحالفات أصحاب المصلحة المتعددين التي تجري بالفعل مناقشتها في أحداث من قبيل الدورة السنوية الأخيرة للجنة الأمن الغذائي العالمي وأنشطة يوم الأغذية العالمي في مؤتمر غلاسكو لتغيُّر المناخ من أجل ضمان مراعاة النُظم الغذائية على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

44- ولدعم الأخذ بنهج على نطاق المنظومة في متابعة القمة، مع مراعاة ملخص الأمين العام وبيان العمل الصادر عنه، أعطت أمانة قمة النُظم الغذائية الأولوية للتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره رئيسا لفرقة عمل الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي يعمل فيه أيضا مع مكتب تنسيق التنمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي كان لها دور في فرقة العمل أو في مسارات عمل القمة. وتتمثل الأهداف في إنشاء مركز لتنسيق النُظم الغذائية يمكن أن يضيف نهجا شاملا على نطاق المنظومة لجوانب النُظم الغذائية في خطة عام 2030 ويُشرك الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولا سيما الشعوب الأصلية ومنتجي الأغذية والشباب وجماعات المرأة والقطاع الخاص، في الأعمال المتعلقة بالنُظم الغذائية. ونظرا لرغبة الدول الأعضاء في عدم إنشاء هياكل جديدة، يجري استكشاف التنسيق داخل الهيكل الحالي للأمم المتحدة، بما يشمل العمل من خلال الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بصورة مباشرة واستخدام المنتدى السياسي الرفيع المستوى للإبلاغ المركزي والمتابعة. وتُشارك لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي أيضا من أصحاب المصلحة الحاسمين، عن كثب في هذه العملية. ويجري النظر في فرص تقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء وعقد جلسات لإبداء التعقيبات بشأن مركز التنسيق خلال الأسابيع المقبلة.

45- وتحدثت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات بإيجاز عن أثر نتائج القمة على **البرنامج**، فقالت إن النُظم الغذائية تحظى بالأولوية في الخطة الاستراتيجية الجديدة التي من المتوقع ألّا تسترشد فقط بعمل **البرنامج**، بل تدفع أيضا نحو تعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على النحو الذي دعا إليه الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تُشكل المسارات الوطنية إطارا لخطة التنمية الوطنية التي تعطي الأولوية للاستثمار في النُظم الغذائية، وهو ما لم يكن ينصب عليه التركيز في كثير من الأحيان من قبل في الخطط الوطنية أو أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التطور إلى تحفيز العمل على نطاق الأمم المتحدة في الوقت الذي سيكون فيه **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بصفة خاصة قائدين وداعمين قويين إلى جانب المنسقين المقيمين على المستوى القطري. وأخيرا، قالت مساعدة المدير التنفيذي إن تحالف الوجبات المدرسية وعد بمواصلة الزخم الذي أسفرت عنه القمة لتحقيق هدف عدم ذهاب أي طفل إلى المدرسة جائعا، واستفادة جميع الأطفال من وجبات مدرسية مغذية ميسورة.

46- وتناولت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة الشراكات والدعوة مسألة أثر القمة على **البرنامج**، فقالت إنها تأمل أن تتغيّر المحادثات مع المؤسسات المالية نتيجة للقمة وأن يؤثر ذلك بدوره على المحادثات مع الحكومات الوطنية وأن يفضي إلى تغييرات في النُظم الغذائية.

تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

47- قدم المدير الأول لشعبة الشراكات الاستراتيجية التقرير المرحلي لعام 2021 عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والذي أُعد بصورة مشتركة بين الوكالات الثلاث ويُناقش مجالات التعاون الرئيسية: تعزيز التعاون داخل الإطار العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ والتعاون في تصميم وتطوير ودعم متابعة قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية؛ ومواصلة العمل المشترك في سياق جائحة كوفيد-19؛ والتماس فرص التمويل المشترك لدفع التعاون؛ والاستفادة من المعرفة وتوطيد التعاون.

48- وتحدث العديد من الأعضاء عن الموضوع، وكلهم بالنيابة عن قوائم، وقدم أحدهم بيانا شاملا. واتفق الجميع على أهمية التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، مشيرين إلى مجموعة من الأسباب لمواصلة تعزيز التعاون، بما في ذلك تحسين كفاءة التكلفة على الأجلين القصير والطويل؛ وتحسين الفعالية؛ وبذل أقصى الجهود في الاستجابة لجائحة كوفيد-19؛ والحد من المخاطر من خلال تبادل المعلومات؛ وزيادة اتساق العمليات؛ وتحقيق فوائد أكبر للحكومات والمستفيدين؛ وتبادل أفضل الممارسات وخبرات المشروعات؛ وتحسين جمع البيانات؛ وتجنب الازدواجية من خلال تعزيز فهم الأدوار والمزايا النسبية.

49- ولفت عضوان الانتباه إلى "البرنامج المشترك بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للاستجابة للطوارئ والتنمية الريفية لمنطقة الساحل – استجابة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والسنغال لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيُّر المناخ". وأعرب أحد الأعضاء عن أمله في أن يحصل **البرنامج** على التمويل الضروري، مشيرا إلى أنه يشمل ثلاثة مجالات مهمة للتعاون: التغذية، والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، وجائحة كوفيد-19. وقال عضو آخر إن برنامج الاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيُّر المناخ يُقدّم لوكالات الأمم المتحدة الأخرى نموذجا للتعاون، ودعا إلى إجراء استعراضات منتظمة للبرنامج أثناء تنفيذه بالتشاور مع الدول الأعضاء.

50- وتحدثت عضوة ثالثة بالنيابة عن إحدى القوائم، فطلبت تحديثا عن دراسة الجدوى المتعلقة بتكامل الوظائف الإدارية في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بناءً على الطلب الذي قُدم أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2019. وتساءلت أيضا عن تنسيق تعبئة الموارد لدعم البرمجة المشتركة على الصعيدين الإقليمي والقطري.

51- وقال المدير الأول لشعبة الشراكات الاستراتيجية في رده إن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تقوم بأكثر مما ورد في التقرير المرحلي. ومن المتوقع أن يؤدي التقييم المشترك للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إلى الأخذ بنهج استراتيجي أكبر في التعاون فيما بينها. وسلط الضوء على العمل مع المؤسسات المالية الدولية كمجال لإعادة توجيه التعاون مع

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقال إن الوكالات الثلاث ترغب في تعظيم مشاركتها مع تلك المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك من خلال الاستفادة من دور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو نفسه مؤسسة مالية دولية، في إتاحة الوصول إلى الحوارات التي لم يتمكن **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة من المشاركة فيها. وأشار إلى أنهما، بوصفهما عضوين في اللجنة التوجيهية لوضع أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، قد كفلا تمثيل آراء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تمثيلا جيدا. وفي رأيه، فإن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها يُنظر إليها داخل منظومة الأمم المتحدة باعتبارها نموذجا لطريقة العمل معا في تقديم أفكار مشتركة والأخذ بنُهج مشتركة.

مسائل أخرى

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

52- حذر نائب المدير التنفيذي من أن انعدام الأمن الغذائي العالمي بلغ مستويات قياسية عالية، حيث 283 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو معرضين بشدة لانعدام الأمن الغذائي في 80 بلدا. وتتسبب النزاعات والصدمات الاقتصادية وآثار جائحة كوفيد-19 وظواهر الطقس المتطرفة والكوارث الطبيعية في زيادة معدلات الجوع وسوء التغذية، ولا سيما بين اللاجئين والنازحين. وساعد **البرنامج** 90 مليون شخص في النصف الأول من عام 2021، ويعتزم الوصول إلى 140.5 مليون شخص بحلول نهاية العام. وباتباع نهج "عدم الندم" في الاستجابة لحالات الطوارئ، يستعرض **البرنامج** تصميم حساب الاستجابة العاجلة واستخدامه؛ ويسعى إلى تبسيط العمليات لتحسين المرونة التشغيلية وتحقيق المستوى الأمثل للموارد البشرية والتدريب.

53- وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء الارتفاع الحاد في معدلات انعدام الأمن الغذائي، وقالوا إنهم يؤيدون التوسع المزمع في المساعدة. ودعا العديد من الأعضاء المجتمع الدولي إلى العمل من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية. وأشاد أعضاء آخرون بموظفي **البرنامج** الذين قالوا إنهم يعملون بلا كلل في ظروف بالغة الصعوبة.

54- وحث العديد من أعضاء المجلس **البرنامج** على الأخذ بنهج متسق في تحديد الأشخاص الأشد احتياجا في ضوء فجوة التمويل؛ وقال آخرون إن من المهم تحقيق أقصى أثر لكل دولار ينفق، وسلطوا الضوء على قيمة العمل الاستباقي وشبكات الأمان وبناء القدرة على الصمود في هذا الصدد. وأشاد بعض الأعضاء بجهود **البرنامج** لتعبئة التمويل، ولا سيما التمويل المرن والمساهمات من المانحين غير التقليديين. وتساءل أحد الأعضاء عن الكيفية التي يعتزم بها **البرنامج** تغيير حساب الاستجابة العاجلة، مشيرا إلى أن التمويل المرن قد استُخدم لتكميل موارد الحساب في الماضي.

55- ولاحظ أحد أعضاء المجلس تقديم 76 في المائة من مساعدات **البرنامج** النقدية في سياق الاستجابة للطوارئ، فقال إنه يطلب توضيحا للشروط المسبقة لاستخدام التحويلات القائمة على النقد في تلك السياقات. وأشاد عضو آخر بعمل **البرنامج** مع الشركاء للتغلب على تحديات التنسيق النقدي. ودعا العديد من الأعضاء **البرنامج** إلى الاستثمار في آليات قوية للاستجابة لحالات الطوارئ ولضمان شفافية الاتصالات مع الجهات المانحة. ورحب الأعضاء أيضا بجهود **البرنامج** لتأمين سبل الوصول والدفاع عن المبادئ الإنسانية ودعم التنسيق في حالات الطوارئ المعقدة وتوسيع قدرته على التحليل الأمني.

56- وشكر نائب المدير التنفيذي أعضاء المجلس على تقديرهم لتفاني موظفي **البرنامج**. ووصف التحويلات القائمة على النقد بأنها طريقة مرنة تُمكن **البرنامج** من مساعدة السكان الذين يتعذر الوصول إليهم، والاستجابة بسرعة، فقال إن الشروط المسبقة لاستخدام تلك التحويلات تشمل وجود سوق عاملة، وتوافر الخدمات المالية، وانخفاض مخاطر الآثار السلبية من قبيل التضخم. ويلتزم **البرنامج** بتعزيز التنسيق النقدي من خلال المشاركة في الأفرقة العاملة الميدانية المعنية بالنقد مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الأخرى. وفيما يتعلق باستعراض حساب الاستجابة العاجلة والتغييرات الممكنة، يبحث **البرنامج** إدخال حد أدنى قدره 200 مليون دولار أمريكي، مما يضمن استعداده للاستجابة بسرعة كبيرة، مثلما فعل مؤخرا في أفغانستان. وسيتناول استعراض الحساب أيضا كيفية استخدامه وكيفية تجديد موارده.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

57- حذر المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من تزايد الجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء الإقليم بسبب الانهيار الاقتصادي واستمرار أثر جائحة كوفيد-19. وساعد **البرنامج** أكثر من 20 مليون شخص في عام 2021، وقدم خدمات مشتركة لمجتمع العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

58- وفي ميانمار، لجأ ما يقرب من 90 في المائة من الأسر إلى استراتيجيات التصدي السلبية من أجل الحصول على الطعام. وساهم انخفاض قيمة العملة وفقدان الوظائف على نطاق واسع وانهيار الخدمات العامة في زيادة الاحتياجات الإنسانية، حيث تُشير التقديرات إلى أن 13 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة. ويُزمع **البرنامج** توسيع برنامجه الواسع النطاق للمساعدة الغذائية في المناطق الحضرية ليشمل 4 ملايين مستفيد في عام 2022. وتقلصت بشدة فرص الوصول بسبب القيود البيروقراطية والأمنية، ولم يصل المجتمع الإنساني إلّا إلى أقل من نصف النازحين الجُدد. وتعاني العمليات أيضا من نقص كبير في التمويل.

59- وفي أفغانستان، يواجه 23 مليون شخص مستويات من سوء التغذية تصل إلى حد الأزمة أو الطوارئ، ويتعرض مليون طفل لخطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد. ومنذ أغسطس/آب، ساعد **البرنامج** 12.4 مليون شخص بالأغذية والنقد والمنتجات الغذائية المتخصصة، وقدم استجابة سريعة بفضل قرض من حساب الاستجابة العاجلة وسائر آليات التمويل بالسلف. ونجح **البرنامج** في التفاوض على عودة معظم الموظفات إلى العمل، وواصل العمل بصورة مستقلة. ووجه **البرنامج** نداءً من أجل الحصول على 2.4 مليار دولار أمريكي من أجل تقديم مساعدات غذائية ونقدية طارئة إلى 24 مليون شخص في عام 2022 إلى جانب الدعم التغذوي من أجل 6 ملايين من النساء والأطفال الضعفاء.

60- وأشاد أعضاء المجلس **بالبرنامج** لتقديمه مساعدات الطوارئ في ظروف بالغة الصعوبة، وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء الأزمات في الإقليم. ودعا العديد من أعضاء المجلس المدير الإقليمي إلى توضيح تحديات الوصول التي تواجهها ميانمار وأفغانستان وبلدان أخرى. وسأل أحد الأعضاء عما إذا كانت سُبل الوصول في أفغانستان ستتدهور إذا استمر تراجع الاقتصاد. وتساءل عدد من أعضاء المجلس عن الطريقة التي يستخدم بها **البرنامج** التحويلات القائمة على النقد في ظل عدم وجود أسواق عاملة، وكيفية التغلب على انهيار الخدمات المالية. وتساءل الأعضاء أيضا عما إذا كان **البرنامج** يُقدم دعما زراعيا.

61- وقالت عضوة إن التمويل المرن حيوي لدعم الاستجابة السريعة للطوارئ من خلال حساب الاستجابة العاجلة والآليات الأخرى. وحثت **البرنامج** على ضمان استمرار بناء القدرة على الصمود في أفغانستان، وطلبت معلومات عن المفاوضات الدائرة مع البنك الدولي لدعم تلك الأنشطة. والتمست إيضاحات بشأن الغرض من صندوق "الاحتياجات الإنسانية الأساسية" الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية وخطة الاستجابة الإنسانية للبلد لعام 2022.

62- وتساءل أحد أعضاء المجلس عن الكيفية التي يضمن بها **البرنامج** تزويد المكتب القطري في أفغانستان بالموظفين ذوي الخبرة العالية لإدارة تلك العمليات المعقدة. وقال أيضا إن من المهم التقيّد الصارم بالمبادئ الإنسانية. وتساءل عضو آخر عن الطريقة التي يمكن بها للحكومات تقديم الدعم في أفغانستان دون إضفاء الشرعية على سلطات الأمر الواقع.

63- وسلط أحد أعضاء المجلس الضوء على حالة لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش، وشجع **البرنامج** على إطلاع المجلس على التطورات في بهاشان شار، بما في ذلك حالة العمليات المزمعة، والتقييمات التقنية، وخطة الاستجابة المشتركة لعام 2022.

64- وأشار المدير الإقليمي إلى أنه منذ استيلاء الجيش على السلطة في ميانمار، يواجه **البرنامج** صعوبات في تأمين سُبل الوصول على الرغم من حصوله على إذن رسمي بالعمل؛ وتمكنت بعض المنظمات غير الحكومية المحلية من تقديم بعض المساعدة، ولكنها لم تكن كافية. وتدور مناقشات حول إمكانية استخدام عمليات عبر الحدود انطلاقا من تايلند للوصول إلى المجتمعات المحلية التي يتعذر الوصول إليها حاليا.

65- وخُففت القيود الأمنية في أفغانستان منذ أغسطس/آب، ويعمل **البرنامج** في جميع المقاطعات البالغ عددها 34 مقاطعة؛ وتساعد جهات الاتصال لدى السلطات المحلية **البرنامج** في مسائل الوصول اليومية. واستخدم **البرنامج** نظام "الحوالات" المالية لتقديم

المدفوعات إلى المستفيدين، ويقوم بسداد المدفوعات للبائعين خارج البلد. ويستكشف **البرنامج** أيضا اتخاذ ترتيبات مع شركات تقديم الخدمات المالية الدولية، مثل شركة MoneyGram.

66- ويعمل **البرنامج** في تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة في مبادرات لحماية البذور لصالح المزارعين الأفغان على الرغم من أن هذا العمل الحيوي يعاني من نقص التمويل. وعملت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية من إسلام آباد وتواصل نقل العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء أفغانستان، وتخدم نحو 20 موقعا؛ ويجري بحث إنشاء جسر جوي جديد إلى الدوحة أو دبي. ويجري توضيح تفاصيل إطار الأمم المتحدة في أفغانستان، ولكن من المحتمل أن يستند إلى ثلاث ركائز: خطة الاستجابة الإنسانية، والدعم الطارئ من أجل توفير الخدمات الأساسية، ووضع إطار للدعم الطويل الجل. وسيغطي صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض الاحتياجات غير الإنسانية.

67- وسيقدّم البنك الدولي التمويل للخدمات الأساسية في أفغانستان، ويُجري مناقشات مع **البرنامج** حول توفير تمويل مباشر من خلال البرنامج القطري **للبرنامج**. وتولى البنك الدولي من قبل إدارة شبكات أمان رئيسية في أفغانستان وتمويل مرتبات القطاع العام، ولا سيما في قطاع الصحة. وبدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية مبادرة لدفع أجور العاملين في قطاع الصحة والتعليم من خلال المنظمات غير الحكومية، وهو ما يمثل أحد طرق مساعدة السكان دون ضخ الأموال في النظام العام. ومن المرجح أن يزيد **البرنامج** حجم قوته العاملة في أفغانستان بمقدار الضعف تقريبا في عام 2022، وذلك في معظمه من خلال تعيين موظفين وطنيين، وكذلك من خلال الآليات الداخلية، مثل مجموعة المواهب الدولية المستقبلية.

68- وفي بنغلاديش، يواصل **البرنامج** مساعدة 875 000 من لاجئي الروهينغيا. ونقل نحو 20 000 لاجئ إلى بهاشان شار. ولم يعلن **البرنامج** بعد عن الالتزام بالعمل في الجزيرة، ويُقيّم حاليا ما إذا كان من الممكن إدارة العمليات بفعالية هناك.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

69- أشار المدير الإقليمي إلى الأحداث التي شهدها إقليم شرق أفريقيا فقال إن النزاع والصدمات المناخية وجائحة كوفيد-19 كانت وراء ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في الإقليم حيث تتركز نسبة 78 في المائة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جنوب السودان والسودان وإثيوبيا. ومن المتوقع أن تصل المساهمات إلى مستويات قياسية لا تقل عن 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ولكن من المتوقع أن يصل المبلغ المطلوب للإقليم لعام 2022 إلى 5 مليارات دولار أمريكي. ويلزم الحصول بصورة عاجلة على تمويل لضمان استمرارية العمليات، ولا سيما تمويل برامج اللاجئين والعمليات الأخرى في إثيوبيا والصومال.

70- وفي إثيوبيا، امتد أثر النزاع في تيغراي إلى أمهرة وعفار. ويسعى **البرنامج** إلى دعم ما يُقدر بنحو 9.6 مليون شخص من الضعفاء في جميع أنحاء شمال البلد. وعلى الرغم من وجود مخزون من الأغذية، لا يستطيع **البرنامج** الوصول إلى المحتاجين؛ ولا تزال المفاوضات جارية لتأمين وصول المساعدات الإنسانية.

71- وأدّت الأزمة السياسية الممتدة إلى تفاقم المستويات المرتفعة لانعدام الأمن الغذائي في السودان، حيث يوجد 9.8 مليون شخص حاليا في المرحلة 3 أو أسوأ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وأدى الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية إلى عدم قدرة معظم الأسر على شراء وجبات مغذية، وجرى تعليق العديد من مبادرات التنمية وبناء القدرة على الصمود، مما يُهدد بتقويض المكاسب التي تحققت مؤخرا. ويُشكل انعدام الأمن الغذائي أيضا مصدر قلق متزايد في الصومال وجنوب السودان.

72- وأقر أعضاء المجلس بالتحديات الهائلة التي يواجهها الإقليم، وأشادوا بموظفي **البرنامج** لعملهم في ظروف صعبة وخطيرة. وحثت عضوة **البرنامج** على العمل مع المجتمعات المحلية لإيجاد حلول طويلة الأجل من أجل حماية سُبل العيش ومعالجة الأسباب الجذرية لسوء التغذية؛ ودعت أيضا إلى مزيد من التمويل لأنشطة بناء القدرة على الصمود.

73- وأشار الأعضاء إلى الحماية الاجتماعية ودعم الابتكار وتوسيع نطاق العمل الاستباقي في مواجهة الصدمات المناخية كمجالات تركيز رئيسية. وطلب أحد أعضاء المجلس مزيدا من المعلومات عن أثر الجراد الصحراوي؛ وحث عضو آخر **البرنامج** على

العمل مع الجهات الفاعلة في مجال المناخ والتنمية من أجل معالجة عواقب الاحترار العالمي. وتساءل أحد الأعضاء عن السُبل التي يمكن بها التغلب على تحديات سلسلة الإمداد.

74- وانتقل أعضاء المجلس إلى الحديث عن إثيوبيا فقالوا إنهم يدعون جميع أطراف النزاع إلى إتاحة سُبل الوصول دون عوائق إلى جميع الفئات الضعيفة من السكان في الشمال. وطلب أحد الأعضاء معلومات عن آخر المستجدات بشأن الحالة الأمنية وأثرها على **البرنامج** وشركائه. وتساءل أعضاء آخرون عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء دعم المفاوضات بشأن سُبل الوصول وما يمكن القيام به لتحسين حماية العاملين في المجال الإنساني في المناطق المتأثرة بالنزاع وكيفية دعم الجهود الوطنية لمساعدة اللاجئين.

75- وأشار المدير الإقليمي إلى أن الجفاف الممتد قلص كثيرا أعداد الجراد الصحراوي؛ ومع ذلك، أصبح الأمن الغذائي لما يصل إلى 8 ملايين شخص معرضا للخطر ما لم تهطل الأمطار قريبا. ويعمل **البرنامج** مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة بشأن التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره. وفي الوقت نفسه، أتاحت قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية لعام 2021 فرصة قيّمة لإعادة النظر في النُهج وتقييم الصلات بين العمليات من أجل زيادة أثر عمل **البرنامج** إلى أقصى حد؛ وتُبذل جهود لترجمة المناقشات إلى نُهج مستدامة.

76- وفيما يتعلق بسلاسل الإمداد، قام **البرنامج** بزيادة الشراء المحلي والإقليمي الذي يُعزز سلاسل الإمداد ويوجه الاستثمار إلى النُظم الغذائية المحلية والإقليمية. وتجري دراسة حول كيفية قياس **البرنامج** لأثر هذه الاستثمارات.

77- وتشهد الحالة في إثيوبيا تدهورا، ويساور **البرنامج** قلق شديد إزاء احتمالات زعزعة الاستقرار في البلد والإقليم. ومن غير المرجح أن تختفي التحديات المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية والأمن. ومن الضروري أن يندد المجتمع الدولي بأي مخالفة للقانون الإنساني؛ ومن الضروري أيضا دعوة جميع أطراف النزاع إلى التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

78- قالت المديرة الإقليمية للجنوب الأفريقي إن الهدف الأساسي لعمل **البرنامج** في الإقليم هو مواءمة تدخلاته مع أولويات الحكومات بغرض تيسير الاستجابة الفعالة لحالات لطوارئ والمساعدة في الوقت نفسه على بناء سُبل عيش مستدامة للسكان الضعفاء. ويهدف **البرنامج** إلى تحقيق ذلك من خلال الجمع بين التنفيذ المباشر لبرامجه وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى إشراك الحكومات والشركاء الإنمائيين التقليديين وغير التقليديين والمؤسسات المالية الدولية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في تلك الجهود، يسعى **البرنامج** أيضا إلى تأمين دعم مالي مستمر من الحكومات المضيفة.

79- ولا تزال تأثيرات النزاعات والنزوح وعدم الاستقرار الاقتصادي والصدمات المناخية والآفات والأمراض وجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء الإقليم تقوض الأمن الغذائي. ومن بين 50.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الإقليم، يعيش، 14.4 مليون شخص في المناطق الحضرية، و78 في المائة في جنوب أفريقيا أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من توقع هطول الأمطار بمعدلات عادية أو فوق العادية في معظم بلدان الإقليم وما سيصاحب ذلك من تحسن آفاق إنتاج الحبوب، تشهد الأنحاء الجنوبية من أنغولا ومدغشقر أسوأ موجات الجفاف منذ 40 عاما.

80- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يستهدف **البرنامج** 8.7 مليون شخص من بين 27 مليون من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويُنفذ أنشطة لبناء القدرة على الصمود على نطاق واسع بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسف والشركاء الآخرين لصالح 000 518 شخص إضافي. وفي مدغشقر، يوفر **البرنامج** مساعدات طارئة من أجل 000 687 شخص في منطقة الجنوب الكبير، ويزمع الوصول إلى أعداد تزيد على مليون شخص في الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2021 وأبريل/نيسان 2022. وفي موزامبيق، أدّت الأوضاع الأمنية المتقلبة في كابو ديلغادو إلى دفع 000 740 شخص إلى النزوح الداخلي بحلول سبتمبر/أيلول 2021؛ ويُقدم **البرنامج** مساعدات إنقاذ الأرواح إلى 000 925 مستفيد، وتعكف الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على إعداد برنامج متعدد السنوات لبناء القدرة على الصمود للمشردين داخليا والمجتمعات

المحلية المضيفة الضعيفة في شمال موزامبيق. وفي أنغولا، يعمل **البرنامج** مع الحكومة لإيجاد سُبل للاستجابة للجفاف الشديد الذي أثر على 1.58 مليون شخص، منهم 000 417 في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

81- وتلقى **البرنامج** 42 في المائة من 827 مليون دولار أمريكي يحتاج إليها في عمله في الإقليم خلال الأشهر الستة المقبلة، مما يؤدي إلى فجوة تمويل قدرها 483 مليون دولار أمريكي.

82- وتستند مساهمة **البرنامج** في حلول الجوع المملوكة وطنيا الطويلة المدى في الإقليم إلى تطوير نُظم غذائية مجتمعية متكاملة، مع مراعاة الدور الحيوي للمرأة التي تُشكل 70 في المائة من القوة العاملة الزراعية ولكنها لا تحصل سوى على فرص محدودة في الأراضي والتمويل والمدخلات الزراعية. وتُركز مشروعات التكيُّف مع تغيُّر المناخ في كثير من البلدان على استحداث أدوات لرسم خرائط هشاشة الأوضاع، وتوليد الأدلة، وإدارة المعرفة، وتحقيق التحول الرقمي في نُظم إدارة البيانات، والوصول إلى الأسواق. واستفادت تلك المشروعات من التجارب الناجحة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في الإقليم، حيث يتيح **البرنامج** منصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تبادل المعرفة والتكنولوجيا والمهارات.

83- وشكرت المديرة الإقليمية أعضاء المجلس على الدعم المقدم منهم في الجنوب الأفريقي وكررت الدعوة الموجهة من المدير التنفيذي إلى أصحاب المليارات في العالم لتقديم مساهمات.

84- وأخذ أحد أعضاء المجلس الكلمة، فقال إنه يشكر **البرنامج** على عمله في الإقليم، بما في ذلك تجريب تبادل البيانات مع شبكة نُظم الإنذار المبكر بالمجاعة، وإنه يُشجع المكتب الإقليمي على تعزيز جودة وفعالية المساعدة التي يقدمها عن طريق زيادة استخدام الاستهداف المستند إلى هشاشة الأوضاع، وتحليل الاحتياجات، وترتيب أولويات الموارد المحدودة والتنسيق مع الشركاء. وأعرب العضو عن القلق إزاء الأزمة الإنسانية الناشئة في أنغولا، وطلب معلومات إضافية عن الوضع في ذلك البلد.

85- وردا على ما أُثير من نقاط، أكدت المديرة الإقليمية أهمية شبكة نُظم الإنذار المبكر بالمجاعة لعمل **البرنامج**، ولكنها قالت إن قضايا الوصول تعرقل التقييم والاستهداف في بعض مناطق الإقليم. ويعمل **البرنامج** مع الحكومات للتغلب على تلك التحديات. وتُركز المناقشات في أنغولا على تشجيع الحكومة على تمويل أنشطة بناء القدرات في **البرنامج** بهدف تنمية قدرات الاستجابة الوطنية.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

86- أشار المدير الإقليمي لغرب أفريقيا إلى أن 31 مليون شخص في الإقليم يعانون حتى الآن من انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى حد الأزمة أو الطوارئ في عام 2021، وهو أعلى مستوى منذ عام 2014. وبينما انتهى موسم الجدب فإن معظم المؤشرات، بما فيها مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي، تبعث على القلق، وهناك مخاوف من أن يظل الانتعاش الاقتصادي هشا إلى حد لا يمكن معه تحسين الأمن الغذائي. وازداد الفقر المدقع بنسبة 3 في المائة في عام 2021، ولا تزال أسعار الأغذية مرتفعة، وتفتقر معظم البلدان إلى الموارد المطلوبة لدعم الانتعاش الاقتصادي.

87- ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يُهدد عمليات **البرنامج**، وخاصة في منطقة الساحل الوسطى، والكاميرون، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، في ظل توسع الجماعات المسلحة غير الحكومية في بسط سيطرتها. وشكل الانتشار المحتمل لانعدام الأمن من منطقة الساحل الوسطى إلى البلدان الساحلية خطرا جسيما، وهو ما أكدته الحوادث الأخيرة التي شهدتها كوت ديفوار وتوغو.

88- وخلال الفترة من 2018 إلى 2020، زاد عدد المستفيدين من **البرنامج** من 10.4 إلى 18.2 مليون شخص، وازداد عدد المشردين بسبب النزاع من 2.1 إلى 4.65 مليون شخص. ويتسارع هذا الاتجاه ولا يتوقع أن يتحسن قريبا.

89- ويُشكل تغيُّر المناخ عاملا رئيسيا يزيد من مفاقمة الأوضاع في الإقليم، ولم يكن تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات وكذلك التكيُّف مع تغيُّر المناخ أكثر إلحاحا مما هو عليه الآن. وفي عام 2021، بدأ هطول الأمطار متأخرا وتوقفت الأمطار مبكرا، ولا سيما في الأنحاء الشمالية من الإقليم، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثر سلبي على إنتاج الأغذية ونمو المراعي.

90- ووصلت حالة التمويل إلى مستويات حرجة، إذ انخفضت المساهمات في عام 2021 حتى تاريخه بمقدار 100 مليون دولار أمريكي مقارنة بما كانت عليه في نفس الوقت من عام 2020، في حين أن الاحتياجات أكبر مما كانت عليه من قبل.

91- واضطرت المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** إلى تقليص عملياتها من خلال خيارات ترتيب الأولويات الصعبة، والتخفيضات الكبيرة في الحصص الغذائية. وفي بوركينا فاسو، حُددت الحصص الغذائية بنسبة 75 في المائة للفئات الأكثر ضعفا في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، وحُددت بنسبة 50 في المائة للمواقع الأخرى، وستبدأ فترات انقطاع خطوط الإمداد فيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد في نوفمبر/تشرين الثاني وبالنسبة للأغذية العينية في ديسمبر/كانون الأول. وفي مالي، تلقى السكان الذين يحصلون على مساعدات 50 في المائة من الحصص الغذائية طوال موسم الجفاف. وفي النيجر، خفض المكتب القطري عدد المستفيدين المستهدفين من 1.2 مليون شخص إلى 000 600 شخص، وقلص الحصص الغذائية. ولم يتمكن المكتب القطري في تشاد من مساعدة اللاجئين، ولم يساعد سوى نصف العدد المقرر من المشردين داخليا بنصف الحصص الغذائية. ويمكن توقع أن تُساهم هذه التخفيضات في زيادة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وارتفاع معدلات الوفيات وسوء التغذية واستخدام استراتيجيات التصدي السلبية الشديدة، مثل الزواج المبكر للأطفال، وعمل الأطفال، والاستغلال الجنسي، والهجرة، والتجنيد مع الجماعات المسلحة غير الحكومية.

92- ومن أكثر العمليات التي تواجه نقصا في التمويل عمليات **البرنامج** في نيجيريا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ويلزم الحصول على 708 ملايين دولار أمريكي إضافية بصورة عاجلة للأشهر الستة المقبلة.

93- ويواصل **البرنامج** العمل من أجل تقليص احتياجات الطوارئ عن طريق إيجاد سُبل لتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية والنُظم الوطنية على الصمود. ومن الأمثلة الجيدة على هذا العمل في الإقليم برنامج الصمود المتكامل لمنطقة الساحل وبرنامج الحماية الاجتماعية المشترك مع منظمة اليونيسف في مالي والنيجر وموريتانيا، والبرنامج الإقليمي المشترك للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغيُّر المناخ في منطقة الساحل.

94- وفيما يتعلق بالبرنامج الإقليمي المشترك للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغيُّر المناخ في منطقة الساحل، وقعت مكاتب **البرنامج** القطرية في بوركينا فاسو وتشاد والنيجر ومالي والسنغال اتفاقات مع حكومات هذه البلدان وبدأ في تنفيذ أنشطة لإنشاء أصول قادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ في المجتمعات المحلية وتوفير الدعم وتعزيز القدرات للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، بما يشمل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

95- ومن الأمثلة الأخرى على الشراكات في الإقليم تعاون **البرنامج** مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في النيجر لتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي من خلال تعزيز القدرات المحلية لحل النزاع. وتجري مناقشة توسيع نطاق هذه الأنشطة لتشمل بلدانا أخرى في الإقليم.

96- وإلى جانب أنشطة البرامج، يعمل **البرنامج** أيضا في شراكة مع المؤسسات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين في إصدار منتجات معرفية، مثل الدراسة الاقتصادية الاجتماعية الأخيرة المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

97- وشكر أعضاء المجلس **البرنامج** على جهوده في الإقليم، بما في ذلك اهتمامه بمحور الترابط الثلاثي. وأعرب الأعضاء عن قلقهم بشأن ازدياد انعدام الأمن، وتحديات سُبل وصول المساعدات الإنسانية، والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية العامة في الإقليم، وشجعوا المانحين على مواصلة تقديم الدعم. ولفتت عضوة الانتباه إلى قيام أفراد وجماعات بحرق محاصيل المزارعين وهو شكل جديد من الجريمة لا يزال بلدها غير قادر على التعامل معها. وتساءل عضو آخر عما يقوم به **البرنامج** لمكافحة اختناقات سلسلة الإمداد وارتفاع أسعار الأغذية.

98- وقال المدير الإقليمي إنه يُقر بخطورة المسائل المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية والسلامة والأمن. ومع ذلك، فإن **البرنامج** مضطر بحكم ولايته أن يجد طرقا للحفاظ على سُبل الوصول وهو ما قام به من خلال المفاوضات الإنسانية والتحليلات الأمنية والقبول المجتمعي والتنسيق المدني والعسكري مع القوات العسكرية المختلفة.

99- ويجري التخفيف من اختناقات سلسلة الإمداد وارتفاع أسعار الأغذية قدر المستطاع باستخدام مرفق الإدارة الشاملة للسلع وكذلك من خلال التمويل بالسلف، وهو ما يُمكّن **البرنامج** من شراء الأغذية أثناء موسم الحصاد عندما تكون الأسعار أقل. وشكلت إمدادات الأغذية المغذية المتخصصة تحديا في غرب أفريقيا وعلى الصعيد العالمي، ولكن **البرنامج** دعم إنشاء وحدة تابعة للقطاع الخاص من أجل تجهيز المنتجات الزراعية في غانا، مما مكّن **البرنامج** من البدء في الحصول من الإقليم على بعض احتياجاته من الأغذية المغذية المتخصصة.

100- وأصبح حرق المحاصيل يمثل مشكلة بالفعل. وقامت الجماعات المسلحة غير الحكومية مؤخرا بحرق جميع حقول الأرز في الأنحاء الوسطى من مالي. وتخوض مالي وبوركينا فاسو والنيجر وغيرها من البلدان حروبا تؤدي تكلفتها إلى زيادة تقييد الحيّز المالي لتلك البلدان. وفي الكاميرون، يعاني السكان من الجوع بسبب النزاع. وهناك حاجة ماسة إلى الدعم من المانحين.

101- ويتمثل هدف **البرنامج** في الإقليم في تطبيق نهج الترابط الثلاثي ومواصلة إعطاء الأولوية لحالات الطوارئ، مع الانتقال إلى البرامج الطويلة الأجل بالشراكة مع العديد من الجهات الفاعلة والحكومات. ووضعت الأُطر وحدّدت الفرص في المناطق العازلة التي لم تندلع فيها النزاعات بعد ويرى **البرنامج** أن بوسعه أن يحقق فيها أكبر الأثر.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

102- قالت المديرة الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن الإقليم يواجه بعض أصعب حالات الطوارئ، بما فيها حالات الطوارئ في اليمن والجمهورية العربية السورية ولبنان ودولة فلسطين، والبلدان المتوسطة الدخل التي باتت على شفا الوقوع في هاوية جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، يتضح من الحالة في العراق أن الخبرة التشغيلية الواسعة النطاق **للبرنامج** ونُظمه يمكن أن تُمكن الحكومات من الوفاء بمسؤولياتها بفعالية في مواجهة التحديات الهائلة.

103- ويعمل **البرنامج** حاليا في شراكة مع حكومة العراق لتحقيق الكفاءة في نظام التوزيع العام وإنشاء برامج لسُبل العيش يمكن للحكومة توسيعها. ومن المتوقع أن يُسفر التحول الرقمي في نُظم التوزيع العام عن وفورات بنسبة 30 في المائة، مما سيوفر أموالا إضافية يمكن للحكومة إعادة توجيهها إلى الخدمات الأساسية الأخرى. وبينما لا يزال العراق في مرحلة انتقالية ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى الموارد من أجل دعم المشردين داخليا واللاجئين السوريين، تُظهر برامج **البرنامج** في العراق ما يمكن تحقيقه في ظل الاستقرار، ويمكن أن تبدأ عملية إعادة البناء، ويمكن **للبرنامج** أن يساعد على تطوير النُظم اللازمة بمجرد انسحابه.

104- وعندما أتيحت **للبرنامج** الموارد اللازمة للوفاء بمهمته، اتضح في اليمن والجمهورية العربية السورية أيضا دور مساهمة عمليات **البرنامج** في إنقاذ الأرواح وتحقيق السلام، بينما مكنت خبرته ونظمه سائر المنظمات من الوصول إلى مزيد من الأشخاص المحتاجين. ومما يؤسف له أن عمل **البرنامج** يُهيمن عليه في الوقت الحالي إنقاذ الأرواح وأن الموارد اللازمة حتى لتحقيق هذه المهمة ليست كافية. وفي اليمن، هناك فجوة قدرها 800 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المقبلة، ويعاني 5 ملايين شخص من تخفيض الحصص الغذائية في ديسمبر/كانون الأول، و7.5 مليون شخص بحلول يناير/كانون الثاني. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحالة الاقتصادية تزداد سوءا، ولا سيما في الجنوب، وارتفعت أسعار الأغذية. وفي ليبيا، يمكن أن تنخفض الحصص الغذائية إلى النصف للمستفيدين من **البرنامج**، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية ومعدلات البطالة، مما قد يدفع الشباب إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة التي لا تزال تتصدر المشهد في بلد يسعى إلى النهوض من النزاع والاستعداد للانتخابات. ويعاني حاليا 12.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التي نالت اهتماما كبيرا أثناء ذروة النزاع التي بلغ فيها عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي 6.5 مليون شخص؛ ولم يتمكن **البرنامج** من الوصول إلى نصفهم إلّا بنصف الحصص الغذائية بسبب نقص الأموال. وفي الأردن، تسنى مؤخرا بفضل المساهمات المقدمة في آخر لحظة تجنب تخفيضات واسعة النطاق في الحصص الغذائية وإن كانت لا تزال تلوح في الأفق للسنة التالية.

105- وأقرت المديرة الإقليمية بالصعوبات التي يواجهها المانحون الذي تضرروا بشدة من جائحة كوفيد-19 في تقديم المساعدة، ولكنها أشارت إلى أن تكلفة عدم الاستجابة ستكون أعلى بكثير. وتُقدر التكلفة السنوية لمساعدة أي شخص سوري في بلده بمبلغ 160 دولارا أمريكيا، لكن التكلفة تبلغ 450 دولارا أمريكيا في مخيم اللاجئين في الأردن و000 12 يورو في أوروبا. وفي ختام العرض المقدم منها، أشارت المديرة الإقليمية إلى أن التخفيضات في الحصص الغذائية المقدمة من **البرنامج** في عام 2015 ساعدت على إشعال شرارة هجرة جماعية إلى أوروبا. ويبلغ الفقر والجوع حاليا مستويات أسوأ بكثير مما كانت عليه في بداية الربيع العربي في عام 2011، ويحتاج **البرنامج** إلى 1.7 مليار دولار أمريكي لمواصلة عملياته في الإقليم خلال الأشهر الستة المقبلة.

106- وشكر الأعضاء المديرة الإقليمية على اللمحة العامة، كما أعرب أحدهم عن تقديره لنجاح **البرنامج** في تجنب تسييس إجراءاته على الرغم من التحديات السياسية في الإقليم.

107- وأشاد أحد الأعضاء **بالبرنامج** لنجاح عمليته عبر الخطوط في الجمهورية العربية السورية، حيث قام بتوصيل حصص غذائية من حلب إلى إدلب، وكذلك لعمله في لبنان واليمن، وشجعه في الوقت نفسه على إعطاء الأولوية في تخطيطه لليمن لعام 2022. لضمان حصول الفئات السكانية الأكثر ضعفا على مساعدات يمكن التنبؤ بها. وحث عضو آخر **البرنامج** على ضمان اتخاذ تدابير فعالة لحماية موظفيه وتمكينهم من مواصلة إنقاذ الأرواح في الوقت الذي أعرب فيه أيضا عن القلق بشأن مخاطر الاعتماد لمدة طويلة على المساعدة الإنسانية، ودعا **البرنامج** إلى العمل من أجل تحسين سُبل العيش وتعزيز التكيُّف والقدرة على الصمود. وشدد عضو ثالث على تكلفة عدم معالجة الأسباب الجذرية، ودعا إلى مزيد من النقاش حول كيفية القيام بذلك.

108- وردا على ذلك، قدمت المديرة الإقليمية تحديثا عن العمليات عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية، قائلة إن المخزونات الأوّلية المقدمة في إدلب من المتوقع أن توزع قريبا عقب مناقشات إيجابية مع السلطات المحلية، وإن القافلة التالية ستشمل سبع شاحنات من أغذية **البرنامج** وسبع شاحنات تحمل مواد من منظمات أخرى. وأكدت أيضا أنه يجري تحديد أولويات العمليات في اليمن وستُعالج في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المقبلة.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

109- أشارت المديرة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى أن جائحة كوفيد-19 والهجرة وأزمة المناخ أدّت إلى زيادة الفقر وانعدام المساواة وانعدام الأمن الغذائي بصورة كبيرة في الإقليم؛ وبلغ عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي 93 مليون شخص – مقابل 27 مليونا في عام 2019 – بما في ذلك 12.3 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان التي يوجد فيها حضور **للبرنامج**. وفي عام 2020، عانت المنطقة من أسوأ تباطؤ اقتصادي لها خلال السنوات المائة والعشرين الماضية وأسوأ أداء بين جميع الأقاليم النامية.

110- وازدادت معدلات الهجرة داخل الإقليم وإلى أمريكا الشمالية، بما في ذلك المهاجرون من أفريقيا وآسيا، بصورة مقلقة بسبب الأزمة الاقتصادية. واستخدم عشرات الآلاف من المهاجرين طريقا جديدا، هو مضيق دارين غاب (Darién Gap)، عبر أدغال لم تكن سالكة من قبل على الحدود بين كولومبيا وبنما، مما تسبب في مشكلات خطيرة تتعلق بالحماية والاتجار غير المشروع. وفي أمريكا الجنوبية، يمكن أن يتمخض عدد المهاجرين الفنزويليين والعائدين الكولومبيين والمجتمعات المضيفة المتضررة عن أكبر تدفقات للهجرة في العالم بحلول نهاية عام 2021. وبناء على معلومات حديثة، كان هناك في أمريكا الجنوبية أكثر من مليوني مهاجر يعانون من انعدام الأمن الغذائي وقد ساعد **البرنامج** نحو 000 930 منهم في إكوادور وكولومبيا وبيرو في عام 2021.

111- وتُعد الأزمة في هايتي الأسوأ منذ عام 2010، وربما الأسوأ في الإقليم، وقد أججها اغتيال الرئيس والزلزال الذي ضرب البلد في أغسطس/آب 2021 والعاصفة المدارية غريس. ويعاني نحو 4.4 مليون شخص في هايتي من انعدام الأمن الغذائي الشديد حتى قبل الزلزال، واستهدف **البرنامج** 1.5 مليون شخص في عام 2021. وتسببت الجماعات الإجرامية بشكل متزايد في عرقلة

البرنامج عن تقديم استجابة من المستوى 2 للزلزال، ويضاعف **البرنامج** تقديم خدمته إلى المجتمع الدولي من خلال خدمات النقل والقوافل والتنسيق اللوجستي. ويحتاج النظام الوطني للحماية الاجتماعية بصورة عاجلة إلى تعزيز من أجل ضمان استدامته.

112- وعمل **البرنامج** في جمهورية فنزويلا البوليفارية لمدة أربعة أشهر وسيبدأ في ديسمبر/كانون الأول توسيع برنامجه للوجبات المدرسية ومساعدة التلاميذ ذوي الإعاقة بهدف الوصول إلى 000 130 مستفيد بحلول نهاية عام 2021. وساهم مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في بنما بدور حاسم في تأمين الافتتاح السريع لمكتب **البرنامج** في كاراكاس، كما كان له دور فعال في شحن الإمدادات الطبية ومستلزمات الأمن البيولوجي في الإقليم.

113- وتطرقت المديرة الإقليمية بعد ذلك إلى عمل **البرنامج** في مجال بناء القدرة على الصمود، فقالت إن التقديرات تُشير إلى أن تغير المناخ يمكن أن يدفع 3 ملايين شخص سنويا في الإقليم إلى الفقر المدقع ويقلص مساحات حقول الفول والذرة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030. وتتسبب موجات الجفاف والفيضانات حاليا في تقليل المحاصيل في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. ويأمل **البرنامج** في الاستفادة من خبرة بلدان مثل كوستاريكا، في مجال التكيُّف وصون الموارد من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

114- ومن المتوقع أيضا أن يكون لتغيُّر المناخ أثر مقلق في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستُعرض على المجلس في اجتماعه المقبل خطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان تغطي 22 جزيرة صغيرة وإقليما، مع التركيز بقوة على الحماية الاجتماعية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره. ومن المتوقع أن يصل **البرنامج** إلى 1.5 مليون شخص من خلال الأنشطة الحكومية لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، مثل مبادرات التأمين البالغ الصغر في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا. وفي كوبا، انتهى **البرنامج** من تصميم مخطط للتأمين الوقائي المرتبط بالحد من مخاطر الكوارث وسيبدأ تجريبه في عام 2022. ويقوم **البرنامج** أيضا بإعداد مبادرات مبتكرة بشأن المعلومات المناخية، بما في ذلك دولة بوليفيا المتعددة القوميات التي تُدمج الأساليب التقليدية للشعوب الأصلية في نُظم الإنذار المبكر الوطنية.

115- واختتمت المديرة الإقليمية بتقديم تحديث عن الدراسة المتعلقة بالهجرة في الأنحاء الشمالية من أمريكا الوسطى والتي من المقرر إصدارها في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. ويتبيّن من الدراسة أنه في الوقت الذي يرغب فيه السكان في البقاء في أوطانهم فإن 43 في المائة يزمعون الهجرة وذلك أساسا بسبب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية. ويلزم اتخاذ إجراءات متعددة القطاع، ويزمع **البرنامج** العمل مع الحكومات في الإقليم الفرعي لتوسيع التحويلات النقدية والتغذية المدرسية وأنشطة الصمود المجتمعي وتهيئة فرص العمل بتكلفة تبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. واجتمعت حكومات البلدان السبعة عشر في الإقليم المتضررة من الهجرة النظامية في كولومبيا في نوفمبر/تشرين الثاني، واتفقت على الحاجة إلى مزيد من التنسيق لمعالجة أزمة الهجرة وضرورة الاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية وتهيئة فرص العمل للسكان في مواطنهم.

116- وكان **البرنامج** قد ساعد 5.2 مليون مستفيد مباشر حتى سبتمبر/أيلول 2021 في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال أغذية وتحويلات نقدية، ووصل إلى الملايين من السكان الآخرين من خلال الدعم التقني للحكومات. ونسق **البرنامج** بين الحكومات والمؤسسات المالية الدولية لإيجاد حلول مستدامة. ويعمل أيضا مع القطاع الخاص ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمتابعة المسارات الوطنية الناشئة عن قمة النُظم الغذائية في 14 من بلدان الإقليم.

117- ويحتاج **البرنامج** إلى 814 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2022، ولا تغطي المساهمات المقررة الحالية سوى نصف ذلك المبلغ. وهناك فجوات كبيرة بصفة خاصة في برامج بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية.

118- ورحب أعضاء المجلس بالمديرة الإقليمية الجديدة، وشددوا على تدهور الحالة في بلدان الإقليم بسبب جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى مفاقمة عدم المساواة، وتغيُّر المناخ، وبالتالي الدفع نحو الهجرة. وأشار عضوان أيضا إلى الجزاءات الاقتصادية باعتبارها عاملا مساهما في مفاقمة الأوضاع.

119- وأشاد الأعضاء **بالبرنامج** لعمله في هايتي، ودوره الرائد في تقديم المساعدة الغذائية وبناء القدرة على الصمود في المثلث الشمالي وعمله في مجال الوجبات المدرسية، وشدد بعض الأعضاء على أهمية ولايته المزدوجة الإنسانية والإنمائية. وقال أحد الأعضاء إن الإقليم، بوصفه منتجا ومصدرا رئيسيا للأغذية، ينتج ما يكفي لإطعام سكانه، ولكنه يواجه تحديات في سُبل الوصول إلى الغذاء، وشجع مع عضو آخر على زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمعالجة هذه المشكلة.

120- ودعا الأعضاء الجهات المانحة لدعم الإقليم في التعافي من جائحة كوفيد-19 والتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ لتجنب أضرار التنمية التي لا سبيل إلى علاجها، وقال عضوان إن البلدان المتوسطة الدخل تحتاج إلى دعم، وإن نصيب الفرد من الدخل ينبغي ألّا يُشكل المعيار الوحيد للمساعدة. وطلب الأعضاء معلومات إضافية عن جهود **البرنامج** في توسيع قاعدة جهاته المانحة في الإقليم وكذلك معلومات عن الاستثمارات السابقة والمزمعة في الإقليم؛ والتأخيرات المحتملة في عمليات توزيع الأغذية وإمكانية الوصول إلى الأشخاص الأشد ضعفا في هايتي؛ وعمل **البرنامج** في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

121- وردا على التعليقات والأسئلة، قالت المديرة الإقليمية إن عدد الجهات المانحة في الإقليم قليل وإن **البرنامج** يعمل مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات لمعالجة ذلك، على الرغم من أن بعض الحكومات قدمت بالفعل دعما ثنائيا كبيرا للبلدان الأخرى. وطلبت من الحكومات غير المانحة دعم المؤسسات المالية الدولية في تمكين **البرنامج** من توسيع نطاق عملياته في الإقليم.

122- وقالت إنها توافق على أن الإقليم منتج مهم للأغذية، مشيرة إلى أن نصف الأغذية التي اشتراها **البرنامج** في الإقليم في السنوات الخمس الماضية كانت موجهة للتصدير. وقالت إنها توافق أيضا على أن البلدان المتوسطة الدخل تحتاج إلى اهتمام، مشيرة إلى أن **البرنامج** يستخدم مؤشرات مثل تكلفة النُظم الغذائية وتكلفة العبء المزدوج لسوء التغذية بالإضافة إلى دخل الفرد عند تقدير الاحتياجات. وتمضي العمليات في جمهورية فنزويلا البوليفارية على قدم وساق وستبدأ قريبا في التوسع من 000 33 طفل ومعلم حاليا إلى 000 800 بحلول نهاية عام 2022. ومع ذلك، يواجه **البرنامج** فجوة تمويل في البلد تبلغ 9 ملايين دولار أمريكي للأشهر الستة المقبلة.

123- وفي ختام ملاحظاتها، قالت المديرة الإقليمية إنها تتعهد بالعمل مع المدير التنفيذي لزيادة تسليط الضوء على الإقليم. ومن المتوقع أيضا أن تتيح الخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج** فرصا للنظر في ما يمكن أن تفعله البلدان المتوسطة الدخل سواءً من خلال **البرنامج** أو من خلال الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي ظل الهجرة الحادة والمتفاقمة عبر الإقليم، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك المد.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2021/EB.2/3 خطة البرنامج للإدارة (2022-2024)

124- قدمت نائبة مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسين خطة الإدارة للفترة 2022-2024، مشيرة إلى أن الميزانية الأساسية تشمل جميع التكاليف غير المباشرة للمقر والمكاتب الإقليمية بسبب عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة وأنها تُستخدم لتحديد أنسب مصدر لتمويل الأنشطة، وهو نهج ساهم في تحسين الشفافية. ووضعت ميزانية عام 2022 في شكلها النهائي قبل الموافقة على الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ولكن من غير المتوقع أن تحتاج إلى تغييرات بعد الموافقة على الخطة.

125- ورحب الأعضاء، بمن فيهم العديد ممن تحدثوا بالنيابة عن قوائم وعضو آخر تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، بخطة الإدارة للفترة 2022-2024، بما في ذلك خطة التنفيذ المؤقتة والمذكرة التكميلية بشأن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، فقالوا إن الخطة الجديدة مهمة بصفة خاصة في سياق جائحة كوفيد-19 وأثرها الاجتماعي والاقتصادي.

126- وقال العديد من الأعضاء، بمن فيهم الأعضاء الذين تحدثوا بالنيابة عن قوائم وبالنيابة عن مجموعة من البلدان، إنهم يلاحظون بقلق الفجوة بين المتطلبات التشغيلية والموارد المتاحة، ولكنهم أشادوا **بالبرنامج** لجهوده في جمع الأموال، وشجعوه على

الاستمرار في توسيع قاعدة التمويل، واستحداث نُهج مبتكرة للتمويل، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والسعي إلى اكتساب الكفاءات من خلال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

127- وأعرب الأعضاء، بمن فيهم عدة أعضاء تحدثوا بالنيابة عن قوائم وعضو تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، عن التقدير لعملية الميزنة الاستراتيجية المتجهة من القاعدة إلى القمة وما حققته من تغييرات إيجابية، بما في ذلك زيادة الشفافية وتحسين تخصيص الموارد، وشجعوا **البرنامج** على تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن استمرار تنفيذها.

128- ولاحظ الأعضاء أيضا مع التقدير مختلف الجوانب المحددة لخطة الإدارة، بما يشمل تركيزها على الاستجابة للأزمات؛ والاستثمارات المزمعة في مجالات العمل الأساسية، مثل إدارة المستفيدين، والقدرات في مجال سلسلة الإمداد، وجمع البيانات، والرقابة والتقييم والمسائل الشاملة، مثل المساواة بين الجنسين؛ والحفاظ على تكاليف الدعم غير المباشرة عند مستوى 6.5 في المائة؛ والمبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن الاستثمار في العاملين؛ وإدراج مؤشرات أداء رئيسية محددة بوضوح وشفافة؛ وزيادة الميزانية لإدارة ثقافة مكان العمل وإدارة وضع البرامج والسياسات.

129- وجرى تشجيع **البرنامج** على جملة أمور، بما في ذلك مواصلة إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح؛ والتركيز على الأنشطة التي يتمتع فيها بميزة نسبية وفعالية مؤكدة؛ وتحسين الكفاءة من خلال العمل الاستباقي؛ وضمان استجابة النُظم للحماية الاجتماعية للصدمات؛ وتوخي اليقظة فيما يتعلق بتطبيق المبادئ الإنسانية، ولا سيما الاستقلال والحياد؛ وتقديم تقارير منتظمة عن العمل مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما تقارير بشأن العمل مع الحكومات في نُظم الحماية الاجتماعية؛ والالتزام بزيادة المساهمات المرنة والمتعددة السنوات؛ ووضع أهداف ممكنة التطبيق ولكن طموحة في إطار النتائج المؤسسية؛ والإبلاغ عن التقدم المحرز في المبادرات المؤسسية الحاسمة من خلال تقارير الأداء السنوية؛ وتحسين التنسيق بين المجموعات؛ وتعزيز تمويل مشتريات الأغذية المحلية لبرامج التغذية المدرسية؛ وإدراج المبادرات المؤسسية الحاسمة في عملية الميزانية العادية وفي نفس الوقت تجنب التكاليف المتكررة غير المتوقعة لما يبدو أنه استثمارات لمرة واحدة.

130- وطُلبت معلومات إضافية عن جهود **البرنامج** لسد فجوة التمويل؛ والميزانية الأساسية؛ وميزانية دعم البرامج والإدارة، بما في ذلك المخصصات المرصودة للمكاتب الإقليمية ومصادر التمويل؛ والإجراءات المتخذة لمعالجة حالات انقطاع خطوط الإمداد.

131- وردا على التعليقات والأسئلة، قال رئيس الشؤون المالية إن خطة التنفيذ المؤقتة أُدرجت في خطة الإدارة عملا بتوصية مراجع الحسابات الخارجي، وإن الأرقام الأوّلية لخطة التنفيذ على أساس كل بلد على حدة ستُنشر في بوابة الخطة الاستراتيجية القطرية بحلول نهاية السنة. وأكد أيضا أن العناصر المهمة لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة لا تزال جارية أو لم تبدأ بعد وأنه سيجري الإبلاغ عن التقدم المحرز أثناء عملية إعداد خطة الإدارة لعام 2023.

132- وتُمثل خطة الإدارة الجديدة أول خطة تبين مصادر تمويل الميزانية الأساسية بخلاف تكاليف الدعم غير المباشرة، ولكن **البرنامج**، شأنه شأن العديد من المنظمات الأخرى، استخدم تلك المصادر للتمويل من قبل. وتُساهم الميزانية الأساسية في زيادة الشفافية والمساءلة من خلال تحديد جميع التكاليف غير المباشرة الأساسية بغض النظر عن مصدر تمويلها، وسيعرض **البرنامج** ميزانية أساسية سنويا، مما سيتيح إجراء مقارنات بين السنوات. ودعا رئيس الشؤون المالية إلى تقديم مساهمات في الصناديق الاستئمانية الجديدة أو الحسابات الخاصة لسد فجوة التمويل البالغة 16.2 مليون دولار أمريكي في الميزانية الأساسية لمجموعة من الأنشطة المواضيعية.

133- وتتعلق نسبة 3 في المائة من الزيادة البالغة 12 في المائة في الميزانية الأساسية لعام 2022 بالتعديلات الهيكلية الناشئة عن عملية الميزنة الاستراتيجية المتجهة من القاعدة إلى القمة، مثل التغييرات في معالجة التكاليف المباشرة وغير المباشرة؛ وترجع نسبة 1 في المائة أساسا إلى إدراج تكاليف الوظائف الاستشارية الطويلة الأجل تحت تكاليف الموظفين؛ ونتجت نسبة 8 في المائة من الزيادة عن ارتفاع حجم المعاملات وزيادة الرقابة وتحسين جودة الخدمات والأنشطة الجديدة. ويمكن مقارنة الزيادة التي بلغت 12 في المائة في الميزانية بزيادة بلغت 13 في المائة في التمويل وإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة في خطة الإدارة الجديدة.

134- وفيما يتعلق بفجوة التمويل، قالت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة الشراكات والدعوة إن الإدارة تعمل على زيادة التمويل المواضيعي الثنائي والمتعدد الأطراف للتكيُّف مع تغيُّر المناخ وللتغذية المدرسية والحماية الاجتماعية. وحقق **البرنامج** نتائج جيدة في مؤتمر غلاسكو لتغيُّر المناخ وتلقى بالفعل تمويلا كبيرا من البنك الدولي ولكنه يسعى إلى تنويع عمله مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية.

135- وقُطعت أشواط واسعة في تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص. وبدأ تطبيق نهج جديد لاستهداف أصحاب المليارات، وتم تشكيل فريق عمل لاستكشاف أدوات التمويل المبتكرة والحلول الإقراضية. وفيما يتعلق بسد فجوة التمويل من خلال مكاسب الكفاءة، من المفترض أن يؤدي الاستثمار في القدرة على الصمود إلى خفض تكاليف المساعدة الإنسانية بمرور الوقت. ومكنت أيضا المساهمات المرنة المتعددة السنوات من تحقيق مكاسب في الكفاءة، ويهدف **البرنامج** إلى تشجيع زيادة هذا النوع من المساهمات.

136- وشددت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات على الصلة الوثيقة بين خطة الإدارة والخطة الاستراتيجية الجديدة والصلة الأوثق التي يمكن توقعها في عام 2022 عندما تُعبّر خطة الإدارة عن الخطة الاستراتيجية الجديدة تماما. وتُركز خطة الإدارة على إنقاذ الأرواح، إذ تُخصص 77 في المائة من خطة العمل للاستجابة للأزمات و19 في المائة و4 في المائة لبناء القدرة على الصمود والأسباب الجذرية على التوالي. وبالإشارة إلى الدعم الذي جرى الإعراب عنه في مجالات من قبيل إدارة المستفيدين والمساواة بين الجنسين وإدارة وضع البرامج والسياسات على نطاق أوسع، لاحظت مساعدة المدير التنفيذي أن خطة الإدارة للفترة 2022-2024 هي أول فرصة يُعمم فيها **البرنامج** موارد معيّنة أو عناصر الميزانية التي كانت مدعومة في السابق بمساهمات خارجة عن الميزانية من المانحين.

137- وقال رئيس الديوان، وهو أيضا منسق مشروع عملية الميزنة الاستراتيجية المتجهة من القاعدة إلى القمة، في سياق رده على سؤال بشأن احتياجات المكاتب الإقليمية والزيادات في الميزانية، إن الزيادات في الميزانية ترجع إلى حالات الاستثمار التي لم تكن على مر تاريخ **البرنامج** جزءا من ميزانية خطة الإدارة؛ وإلى نقل تكاليف وظائف الموظفين من ميزانية المقر إلى ميزانيات المكاتب الإقليمية؛ وإلى عرض الميزانية الكاملة من جميع مصادر التمويل لأول مرة. وفي إطار عملية الميزنة الاستراتيجية المتجهة من القاعدة إلى القمة، يستعرض مكتب دعم تسيير العمليات جميع ميزانيات المكاتب الإقليمية من أجل تنسيق توصيفات الأنشطة في عملية الميزانية المقبلة، وهو ما سيُعزز القابلية للمقارنة بين ميزانيات المكاتب الإقليمية.

138- وردا على اقتراح دمج المبادرات المؤسسية الحاسمة في عملية الميزانية العادية **للبرنامج** لتجنب التكاليف الإضافية الكبيرة اللاحقة، قالت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة ثقافة مكان العمل إن الإدارة تهدف إلى إدراج تلك المبادرات في الميزانيات القائمة لتجنب التكاليف الإضافية على المدى البعيد. وترتبط الأنشطة المنفذة لمرة واحدة التي حُددت من خلال عملية الميزانية في كثير من الأحيان باتخاذ ترتيبات جديدة أو تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المبادرات، مثل التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل.

139- وفيما يتعلق بمسألة التكاليف المتكررة للمبادرات المؤسسية الحاسمة، أضاف رئيس الشؤون المالية أن **البرنامج** بات أفضل في تحديد "التكلفة الإجمالية للملكية"، بما في ذلك توقع التكاليف المتكررة عقب فترة الاستثمار الأوّلي. وفيما يتعلق بفجوة التمويل المستمرة، دعا رئيس الشؤون المالية إلى مزيد من التمويل لحساب الاستجابة العاجلة الذي قال إنه آلية تمويل ذات قيمة كبيرة في معالجة حالات انقطاع خطوط الإمداد والحالات التي تُهدد الحياة. وتُساهم أيضا آلية الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع في **البرنامج** بدور حاسم في تجنب حالات انقطاع خطوط الإمداد. وأشار إلى أن الجهات المانحة لا تسمح جميعا باستخدام الإقراض الداخلي للمشروعات، وشجعها على القيام بذلك.

2021/EB.2/4 تعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028

140- أشار رئيس المجلس التنفيذي، بصفته رئيسا لفريق التقييم المعني باختيار مراجع الحسابات الخارجي الجديد الذي سيشغل هذا المنصب من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028، إلى أنه وفقا لقرار المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2022، شُكلت هيئة المكتب لعام 2021 كفريق للتقييم يكون مسؤولا عن تقييم المرشحين وتقديم التوصيات إلى المجلس لاتخاذ

إجراءات بشأنها في الدورة الحالية. وبعد الانتهاء من عملية تقييم المرشحين، أوصى الفريق بأن يعيّن المجلس التنفيذي ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني مراجعا خارجيا لحسابات **البرنامج** للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028.

141- وهنأ عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم مراجع الحسابات الخارجي لاختياره وأعرب عن تقديره لشفافية عملية الاختيار، بما في ذلك التقييمات التقنية والمالية للمرشحين. وطلب أيضا معلومات عن الأجر الذي سيتقضاه مراجع الحسابات الخارجي الجديد مقارنة بمراجع الحسابات الحالي.

142- وأشار أمين المجلس إلى أن الأجر السنوي لمراجع الحسابات الجديد سيبلغ 492 398 دولارا أمريكيا في السنة، ويزيد ذلك بنسبة طفيفة على الأجر السنوي البالغ 000 380 دولار أمريكي لمراجع الحسابات الحالي وهو ديوان المحاسبة الفرنسي.

143- وهنأ ممثل فرنسا ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني على تعيينه وذكر أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة اختارت مؤخرا ديوان المحاسبة الفرنسي لتولي المسؤولية بدلا من ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وشدد على الأهمية التي تعلقها فرنسا على دور مراجع الحسابات الخارجي للمنظمات الدولية، وأشار إلى أن ولاية السنوات الست غير قابلة للتجديد وفقا لأفضل الممارسات المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن الإجراءات المتبعة في اختيار مراجع الحسابات الخارجي الذي لا يكون مسؤولا فقط عن عمليات المراجعة المالية، بل وكذلك عمليات مراجعة الأداء والإدارة، هو إجراء قوي للغاية ويشمل معايير موضوعية ومحددة بدرجة كبيرة. وقال إن ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني لديه خبرة معترف بها في المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية وتمنى له النجاح في مهمته.

قضايا السياسات (متابعة)

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

144- أكدت الإدارة استمرار التزام **البرنامج** المستمر بالعمل مع الشركاء على جميع المستويات من أجل إيجاد منظومة إنمائية للأمم المتحدة تكون أكثر اتساقا وفعالية. ويمضي **البرنامج** على الطريق الصحيح في جهود الإصلاح، إذ نفذ ترتيبات عمل جديدة لمنصات التعاون الإقليمية ودعم تطوير التحالفات القائمة على القضايا ومجموعات دعم الأقران، وإطار الإدارة والمساءلة الذي جرى اعتماده مؤخرا.

145- وسيشهد الجدول الزمني الحالي للموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة 65 موافقة بما يتماشى مع توقيت ومحتوى أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛ ووضعت نُظم لضمان الاستعراض المنتظم لهذه المواءمة، ويتولى فريق عامل داخلي تنسيق آثار إصلاح المنظومة الإنمائية للجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية. ولا يزال **البرنامج** عضوا نشطا في الفريق الاستشاري المعني بالبرمجة المشتركة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويُساهم في تحديث الإرشادات العالمية ذات الصلة التي من المقرر إصدارها في مطلع عام 2022. وتجري معالجة قضايا الإصلاح الناشئة المتعلقة بالبرامج من خلال فريق العمل المعني بنتائج برنامج مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي أُعيد تنشيطه، وتشمل قضايا الإصلاح الناشئة تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتسلسل أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتطبيق تلك الأُطر في السياقات الهشة. ولا يزال **البرنامج** ملتزما التزاما راسخا بمواءمة عمله مع نهج الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 من أجل قياس المساهمات المؤسسية كما هو وارد في إطار النتائج المؤسسية الجديد الذي سيقدم إلى المجلس للموافقة عليه في فبراير/شباط 2022.

146- وأشار نائب المدير التنفيذي إلى أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجري تعميمه في أنشطة **البرنامج** واقترح تغيير الطريقة التي تُقدّم بها الإدارة تقارير عن هذا الموضوع، واستبدال البند الدائم الحالي في جدول أعمال كل دورة من دورات المجلس بتحديث يُقدم من خلال تقرير الأداء السنوي في كل دورة سنوية استنادا إلى مؤشرات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وتسعى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى إلى اعتماد نهج مماثل.

147- ورحب أعضاء المجلس بالتحديث وأشادوا بالمساهمات المؤسسية والمشتركة بين الوكالات المقدمة من **البرنامج** في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك التقدم المحرز في إنشاء المباني المشتركة وتقديم خدمات تسيير الأعمال. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لمشاركة **البرنامج** في الفريق المعني بتطوير البرامج وبنتائجها التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وسائر الجهود الرامية لتحسين البرمجة المشتركة.

148- وتساءل العديد من الأعضاء عن موعد إدراج مؤشرات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في تقارير **البرنامج**، وطلبوا فهم التحديات والفوائد والدروس المستفادة من عملية الإصلاح. وطلب أحد الأعضاء تقريرا مفصلا عن أماكن العمل المشتركة والوكالات المشاركة في مبادرات خدمات الأعمال المشتركة والمواقع المشتركة. وسلط العديد من الأعضاء الضوء على قضايا الشفافية والمساءلة، وحثوا **البرنامج** على تنسيق استخدام الموارد لضمان المساءلة ودعم صنع القرار الجماعي.

149- وقال بعض أعضاء المجلس إن المسؤولية عن تنفيذ نتائج قمة النُظم الغذائية تقع أساسا على الدول الأعضاء وإن الأخذ بعملية أشمل يمكن أن يكفل الملكية وتحقيق نتائج مستدامة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وقال أعضاء آخرون إن من المهم أن يشارك **البرنامج** والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها ولجنة الأمن الغذائي العالمي وسائر منظمات الأمم المتحدة في عملية التنفيذ. وطلب العديد من أعضاء المجلس مزيدا من المعلومات عن التغيير المقترح إدخاله على تقارير **البرنامج** بشأن الإصلاح الإنمائي، وقالوا إن النظر في هذا التغيير سيتطلب مزيدا من الوقت.

150- وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه جهود الإصلاح، سلطت إدارة **البرنامج** الضوء على ازدواج العمليات والأعباء الإدارية وزيادة متطلبات الإبلاغ. وكانت الدول الأعضاء قد قررت مؤخرا الحفاظ على الهيكل الحالي لتمويل نظام المنسقين المقيمين الذي لا يزال يتعيّن عليه تأمين متطلبات التمويل السنوية الكاملة التي تبلغ 281 مليون دولار أمريكي. وستُطبق خلال السنوات الأربع المقبلة المؤشرات الجديدة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

151- وتُساهم الحوارات الوطنية بدور رئيسي في ضمان التنفيذ الشامل لنتائج قمة النُظم الغذائية. ويقوم **البرنامج** بدور من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مساعدة الحكومات على ترجمة نتائج تلك الحوارات إلى تخطيط إنمائي وطني، وهو ما سيكفل بدوره مراعاة النُظم الغذائية في أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والخطط الاستراتيجية القطرية. وتُراعى بالفعل النُظم الغذائية في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية للسلفادور وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي.

152- وفيما يتعلق بالإطار الزمني لإصلاح الأمم المتحدة، قالت إدارة **البرنامج** إنه في حين أن العملية مستمرة بطبيعتها فإن الانتهاء من الاستعراض الشامل المقبل للسياسات في عام 2024 ستشهد جهود الإصلاح حالة من الثبات بالتزامن مع نهاية فترات أُطر الأمم المتحدة الحالية للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وستنتهي أيضا معظم الخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2024، ومن المقرر أن يبدأ الجيل الثالث من تلك الخطط في عام 2025.

153- ومن بين مجالات التحسين، أشارت إدارة **البرنامج** إلى إمكانية التخطيط المشترك على أساس سنوي، والتحديات التي تطرحها البرمجة عبر محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفيما يتعلق بوفورات الكفاءة، سلطت إدارة **البرنامج** الضوء على الحاجة إلى ضمان مراعاة إمكانات الخدمات المشتركة على المستويين العالمي والقطري.

154- وقدم نائب المدير التنفيذي لمحة عامة موجزة عن التقارير المستقبلية المقترحة على نطاق المنظومة بشأن جهود الإصلاح وأشار إلى أن هيئة مكتب المجلس التنفيذي يمكن أن تناقش بتعمق التغييرات المقترح إدخالها على تقارير **البرنامج**.

2021/EB.2/5 تحديث عن خارطة الطريق لإدماج منظور الإعاقة في البرنامج (2020-2021)

155- شدد نائب المدير التنفيذي على التزام **البرنامج** بإدماج منظور الإعاقة، كما يتضح من الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية. وقال مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية إن استراتيجية الأمم المتحدة بشأن إدماج منظور الإعاقة أثرت بقوة على وضع خارطة الطريق في **البرنامج**، وأضاف أنه في إطار متابعة خارطة الطريق، أحرز **البرنامج** تقدما مطردا في معالجة

الدرجات "المفقودة" عبر مؤشرات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وأنه يمضي في المسار السليم نحو بلوغ أو تجاوز العتبات في جميع المؤشرات تقريبا بحلول عام 2022 وكذلك مؤشرات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وتمكن **البرنامج** من الحصول بطريقة فعالة من حيث التكلفة على الخبرة في مجال إدماج منظور الإعاقة من خلال الشراكات، ولا سيما مع كلية ترينيتي دبلن والبعثة المسيحية الدولية للمكفوفين اللتين كانتا تديران مكتب مساعدة لإدماج منظور الإعاقة. وجُربت بنجاح أربع مبادرات قطرية في آسيا والمحيط الهادئ وسيجري توسيعها لتشمل بلدانا أخرى. وستمضي جميع الأعمال في هذا المجال، بما في ذلك السياسة الوشيكة بشأن الترتيبات التيسيرية المعقولة في إطار جهود بناء مكان عمل أكثر شمولا، وفق نهج يُركز على البشر وستكون متسقة مع الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج** والاستراتيجيات والأُطر المؤسسية للموارد البشرية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

156- ورحب أعضاء المجلس بتمديد خارطة الطريق بشأن إدماج منظور الإعاقة لمدة سنة واحدة، وأشادوا **بالبرنامج** لما أحرزه من تقدم، وشجعوه على استغلال الوقت الإضافي لضمان التعميم الكامل لمنظور الإعاقة. وأشاد العديد من الأعضاء بإدراج منظور الإعاقة في الخطة الاستراتيجية الجديدة وحثوا **البرنامج** على ضمان إدراج مؤشرات واضحة بشأن إدماج منظور الإعاقة في إطار النتائج المؤسسية لتيسير الإبلاغ والمساءلة.

157- ومن بين الأولويات التي سلط أعضاء المجلس الضوء عليها تحسين إمكانية الوصول الرقمي، ومعالجة الترابط بين الإعاقة والمساواة بين الجنسين والشباب والحماية، ووضع خطط لتدريب الموظفين وخطط للعمل والإبلاغ عنها. وشجع أعضاء المجلس **البرنامج** على توسيع شراكاته ذات الصلة مع القطاع الخاص؛ وأشاد عضو آخر بالشراكة مع كلية ترينيتي دبلن بشأن تصنيف البيانات وطلب من **البرنامج** تبادل أفضل الممارسات بشأن جمع البيانات وتحليلها في الحالات التي يتأثر فيها جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية بجائحة كوفيد-19.

158- وشجع العديد من أعضاء المجلس **البرنامج** على استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والمنظمات التي تعمل معهم لتحديد العوائق التي تحول دون الحصول على المساعدة داخليا وفي الخدمات التي يقدمها **البرنامج**. وأشاد الأعضاء بالمبادرات التي اتخذها المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ وحثوا **البرنامج** على ضمان تبادل أفضل الممارسات مع سائر المكاتب، وتساءلوا عن الطريقة التي سيجري بها توسيع نطاق المشروعات وتكييفها مع احتياجات الأقاليم الأخرى.

159- وقال المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إن المبادرات القطرية الأربع ستمتد إلى عدة بلدان أخرى في إقليم آسيا والمحيط الهادئ؛ ولا تزال المناقشات مع المكاتب الإقليمية الأخرى المهتمة بتكرار المبادرات في أقاليمها جارية. وانتهى **البرنامج** مؤخرا من إجراء تقييم تقني وتناول فيه إمكانية الوصول الرقمي ويسعى إلى ضمان مراعاة منظور الإعاقة بشكل سليم في جمع البيانات وتصميم الجيل التالي من الخطط الاستراتيجية القطرية. وشرع **البرنامج** أيضا في تكوين شراكة جديدة مع مؤسسة التنوع والقدرة الاجتماعية البريطانية حول تنمية القدرات الداخلية، ويستكشف سُبل التشاور مع المنظمات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال مشاورة سنوية مع المنظمات غير الحكومية. ويسعى **البرنامج** إلى تحقيق نهج برنامجي متكامل في إدماج منظور الإعاقة في القضايا الشاملة إدراكا منه بالترابط بين الإعاقة والمساواة بين الجنسين والشباب والسكان الأصليين.

تقارير التقييم

2021/EB.2/6 تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ورد الإدارة عليه

160- قدمت مديرة التقييم التقرير الموجز عن تقييم سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي وصف **البرنامج** بأنه وسيط له باع طويل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما في مجال التغذية

المدرسية. ويتضمن التقرير ثماني توصيات تعالج قضايا مثل تعزيز قدرات الموظفين، والدعوة، وتوليد الأدلة، ودمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والبرمجة.

161- ورحب مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية بالتقرير، وأكد التزام **البرنامج** بدمج نتائجه في سياسة منقحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ستُقدم إلى المجلس في عام 2023. ووصف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأنه عامل تمكيني رئيسي للتقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، فقال إنه يتفق مع التوصيات المطروحة في التقرير، بما فيها التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون بين الوكالات، ورصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتوجيه الداخلي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

162- وأيد أعضاء المجلس توصيات التقرير، مشيدين **بالبرنامج** لما أحرزه من تقدم منذ إدخال سياسة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما إنشاء مركزين جديدين للامتياز. وأكد العديد من الأعضاء أهمية التضامن والتعاون الدولي في مواجهة التحديات العالمية الراهنة.

163- وسلط أعضاء المجلس الضوء على الآثار الإيجابية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك في تكوين شراكات بين البلدان ودعم تعزيز قدرات البلدان عبر محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم الخاص للمبادرات المتعلقة بالتغذية، بما فيها التغذية المدرسية، والأمن الغذائي، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها.

164- وتساءل أعضاء المجلس عن الكيفية التي يعتزم بها **البرنامج** معالجة أوجه القصور التي أكدها التقرير، وطلبوا جدولا زمنيا للتنفيذ، قائلين إن من المهم تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب. ودعا بعض الأعضاء **البرنامج** إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على جميع مستويات **البرنامج**؛ وحث أعضاء آخرون **البرنامج** على دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع العمليات وفي جميع المجالات المواضيعية ذات الصلة. وطلب أحد أعضاء المجلس من **البرنامج** ضمان الإبلاغ بانتظام عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ودعا عضو آخر الدول الأعضاء إلى العمل معا لدعم البلدان من خلال تبادل التكنولوجيا والخبرة والتمويل من خلال آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

165- ووصف مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية العمل الجاري لمعالجة بعض أوجه القصور المحددة في التقرير. وقال إن **البرنامج** سينظر في تعيين خبير في الشؤون الجنسانية لدعم تنقيح سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويجري استكشاف الشراكات العالمية والإقليمية والمحلية، بما فيها الشراكات مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، كمجالات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. ويستمر العمل في البرمجة المشتركة والتجريب المشترك مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها؛ وسيجري تحديث خارطة الطريق المشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها التي أُعدت لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل مجالات التركيز الأخرى دعم الابتكارات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتوسيع المحتمل للتمويل التحفيزي للأنشطة التجريبية، وتعزيز آليات رصد وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال إطار النتائج المؤسسية الجديد.

2021/EB.2/7 تقرير موجز عن التقييم المشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها والرد المنسق عليه

166- قدمت مديرة التقييم التقرير عن التقييم المشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها والرد المنسق عليه الذي طلبته مكاتب التقييم في الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها بناءً على الدعوات الموجهة من هيئاتها الرئاسية.

167- وقدم المدير الأول لشعبة الشراكات الاستراتيجية الرد المنسق المشترك من إدارات الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها الذي يتفق مع التوصيات الخمس المنبثقة عن التقييم. واستشهد بالتقييم نفسه باعتباره مثالا ممتازا للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، فقال إنه يأتي في وقت عصيب يستجيب فيه العالم لجائحة كوفيد-19.

168- ورحب الأعضاء، بمن فيهم الأعضاء الذين يمثلون القوائم الانتخابية، بالتقييم المشترك للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها باعتباره أول تقييم من نوعه، وأشادوا بالتزام الوكالات بتنفيذ التوصيات ذات الصلة وأهمية نتائج التقييم بالنسبة للأهداف الاستراتيجية للوكالات وخطة عام 2030 وجدول أعمال إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقال أحد الأعضاء إن الدعم المنسق من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لرئاسة مجموعة العشرين في عام 2021 قد أفضى إلى صياغة إعلان مشترك بشأن الأمن الغذائي والتغذية والنُظم الغذائية المستدامة.

169- وقال الأعضاء إنهم مسرورون بما تحقق من تقدم في مجالات معيّنة، ولكنهم أعربوا أيضا عن قلقهم بشأن النتائج على صعيد المنافسة وما تحقق من تقدم محدود في الحد من التداخل، وشجعوا **البرنامج** على العمل مع منظمة الأغذية والزراعة لمعالجة تلك النتائج. وقال الأعضاء أيضا إن من المهم تقييم تكاليف وفوائد التدخل المشترك والتأكد من أن الفوائد تفوق التكاليف، بما في ذلك تكلفة تعميم الفوائد بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والدول الأعضاء والبلدان والحكومات المعنية. وشجعوا الوكالات الثلاث على النظر بعناية في تمويل التعاون بين الأمم المتحدة والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري من الموارد العامة للوكالات؛ والتقدم المحرز في الحد من التداخل والمنافسة والازدواجية بين الوكالات الثلاث؛ والالتباس الواضح بشأن ولاية منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** في بلدان معيّنة.

170- وشملت الاقتراحات المحددة المطروحة من الأعضاء تطوير أدوات تكنولوجية وحلول رقمية لدعم العمل في الميدان؛ وزيادة العمل المشترك في التحليلات القطرية المشتركة وأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛ والعمل معا في دعوة المانحين إلى تمويل التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ودعوة الحكومات إلى التمسك بالمبادئ الإنسانية وإتاحة سُبل وصول المساعدات الإنسانية؛ ووضع إرشادات بشأن تقييم التكاليف والفوائد والمخاطر المحتملة للمشروعات والبرامج المشتركة المقترحة. وطلب الأعضاء أيضا معلومات إضافية عن مؤشرات قياس نتائج التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في كل وكالة؛ وبشأن وفورات التكاليف الناشئة عن الزيادات في الكفاءة وكيفية استخدام تلك الوفورات؛ وعن تنفيذ المشروعات المشتركة الناجحة ونتائجها.

171- وقالت مديرة التقييم إن سياسة تقييم محدثة وتقييما استراتيجيا لاستخدام **البرنامج** للتكنولوجيا في البيئات المقيّدة سيقدمان إلى الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2022. وازداد عدد التقييمات المشتركة التي أجريت من تقييمين في الفترة بين عامي 2010 و2017 إلى أربعة تقييمات منذ عام 2018، وتشمل التقارير الدورية المقدمة من مكتبها إلى المجلس التنفيذي مؤشرا لنتائج التقييمات المشتركة، بما في ذلك التقييمات المشتركة مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها. وقال المدير الأول لشعبة الشراكات الاستراتيجية إن تكاليف التعاون تشمل الوقت المطلوب لصياغة وتجهيز المشروعات والبرامج المشتركة إن **البرنامج** يتعاون مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة، مثل اليونيسف، بالإضافة إلى تعاونه مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها. وفيما يتعلق بالتعاون مع المانحين، أشار إلى أن منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** قد بعثا رسالة مشتركة إلى البنك الدولي تعرض اقتراحا للتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** والبنك الدولي في أفغانستان، وتسلط الضوء على المزايا النسبية لكل منهم، وتقترح أن يكون ذلك الاقتراح نموذجا للعمل المشترك في البلدان الأخرى. وأضاف رئيس الشؤون المالية أن المعلومات المتعلقة بالوفورات التي تحققت **للبرنامج** من خلال التعاون في مسائل مثل استراتيجيات عمليات تسيير الأعمال والمكاتب المشتركة للدعم الإداري والمباني المشتركة قد أُدرجت في تقارير الأداء السنوية. ومن وجهة نظره، فإن أفضل سبيل لتحقيق التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في مجال الخدمات الإدارية داخل المقار هو من خلال الوحدات الوظيفية الحالية في هذه الوكالات.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2021/EB.2/8 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لغامبيا (2019-2021)، ورد الإدارة عليه

172- قدمت نائبة مديرة التقييم تقريرا موجزا عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لغامبيا للفترة 2019-2021 الذي تناول الخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية لغامبيا لعام 2018 وكذلك الخطة الاستراتيجية القطرية للسنتين الأوليين حتى أكتوبر/تشرين الأول 2020. وتبيّن بصفة عامة أن الخطة الاستراتيجية القطرية متوافقة بصورة جيدة مع السياسات الوطنية وتُلبي الاحتياجات على الرغم من التأخر في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في عام 2020. واستعرضت المديرة الإقليمية لغرب أفريقيا خطط إدارة **البرنامج** لتنفيذ التوصيات الخمس المنبثقة عن التقييم التي تُركز على دمج بعض المواضيع الإضافية، وتعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك وضع استراتيجية لتعزيز القدرات، وقضايا المساواة بين الجنسين، والرصد، والشراء المحلي. وستُثري التوصيات صياغة خطة استراتيجية قطرية جديدة ومساهمة **البرنامج** في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لغامبيا.

173- ورحب عضوان في المجلس، أحدهما تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، بالتقييم ونتائجه، مشيدَيْن بالمكتب القطري لتكيفه مع جائحة كوفيد-19، والاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين والتعاون مع الحكومة في البرامج. وشجع العضوان **البرنامج** على مواصلة إشراك البلدان النامية في تصميم وتنفيذ البرامج وتوسيع المشتريات المحلية، بما في ذلك من خلال تذليل العقبات التي تحول دون مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في برامج معيّنة. وأعرب أحد الأعضاء عن القلق من أن التقدم المحرز في بناء القدرة على الصمود محدود، ودعا إلى التحسين في ذلك المجال.

174- وقال المدير القطري إن ربط الشراء المحلي وبناء القدرة على الصمود لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالتغذية المدرسية سيُشكل ركيزة رئيسية للخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة. وأضاف أن الكثير من المشكلات التي واجهتها أنشطة بناء القدرة على الصمود نجمت عن التأخيرات في تأكيد مساهمات المانحين ولكن تم حلها. ويوجد حاليا لدى **البرنامج** مشروعان إنمائيان جديدان مع الحكومة سيبدأن قريبا، أحدهما مشروع للزراعة والأمن الغذائي، والآخر في مجال التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وقال المدير الإقليمي إنه يجري وضع نهج إقليمي لتعزيز القدرات القطرية، وسيشمل هذا النهج وحدات تدريبية محددة مخصصة للعمل في المجالات التي تنطوي على تحديات.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2021/EB.2/9 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان (2018-2021)، ورد الإدارة عليه

175- عرضت مديرة التقييم النتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان (2018-2021)، مشيرة إلى أن **البرنامج** استجاب بفعالية وبكفاءة للاحتياجات المتطورة في البلد، واستفاد في ذلك من ميزته النسبية. وحددت مجالات التحسينات المطلوبة لتوضيح المهمة المزدوجة **للبرنامج** وقيمته المضافة، وتعزيز فعالية عملياته من خلال المزيد من الاستراتيجيات المشتركة، وتركيز مشاركة المانحين على تقديم التمويل المرن والاستجابة للأولويات الوطنية، وتعزيز الاستعداد للطوارئ، وتحسين إدارة الأداء وتحليل الحصائل، وضمان الموارد البشرية الكافية للاستجابة للتحديات المتزايدة، وتعميم النُهج المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني.

176- ورحبت المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتقييم، مؤكدة أن **البرنامج** سيُعالج القضايا المطروحة، وذلك في المقام الأول من خلال نظرية التغيير للخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة التي ستشمل استراتيجيات بشأن سُبل العيش والقدرة على الصمود إلى جانب الحماية والمساواة بين الجنسين والمساءلة أمام السكان المتضررين. وسيُعزز **البرنامج** أيضا تحليلاته الإقليمية والقطرية وسيعمل مع المانحين من أجل توفير التمويل الأساسي وتحقيق المرونة والاستجابة للأولويات الوطنية.

177- وأثنى أعضاء المجلس، بمن فيهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، على المكتب القطري لما وصفوه بالعمل الممتاز الذي اضطلع به المكتب في ظروف صعبة للغاية. وأشار عدة أعضاء إلى التدهور الاقتصادي الكبير الذي شهده البلد منذ إجراء التقييم، ودعوا إلى زيادة مماثلة في المساعدة العينية وتوسيع نطاق الدعم للسكان المضيفين الضعفاء. ويُشكل دعم الزراعة والخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان والجهود الحكومية لمعالجة البطالة مجالات تركيز رئيسية. وطلب أحد أعضاء المجلس من **البرنامج** تحديد أولويات المساعدة بناءً على الاحتياجات الإنسانية المقدّرة؛ ودعا عضو آخر المكتب القطري إلى مضاعفة جهوده في مجال المساواة بين الجنسين والحماية.

178- وقالت مديرة التقييم إن التقييم يغطي الفترة حتى نهاية عام 2020، وبالتالي لم يتناول بيانات عام 2021، غير أن نتائجه صالحة وملائمة لإثراء البرمجة الحالية. ومن المتوقع تنفيذ التوصيات في ضوء الظروف المتطورة، بما في ذلك اتجاهات أسعار السوق، وأسعار الصرف، وتوافر التمويل.

179- وأحاط مدير المكتب القطري في لبنان علما بتعليقات أعضاء المجلس، ولا سيما التعليقات المتعلقة بتوفير مساعدات عينية والحاجة إلى المرونة التشغيلية. وذكر أن الدعم المقدّم من **البرنامج** اتسع وبات يشمل السكان اللبنانيين الضعفاء اعتبارا من مطلع عام 2020، وسيستمر توسيع نطاقه. وبدأ تنفيذ برنامج الحماية الزراعية الذي يُمكن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من شراء المدخلات بهدف زيادة الإنتاج الزراعي الوطني.

2021/EB.2/10 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للجمهورية العربية السورية (2022-2023)

180- وصف المدير القطري التدهور الاقتصادي الحاد في الجمهورية العربية السورية منذ عام 2019، فقال إن 60 في المائة على الأقل من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي وهي أعلى نسبة منذ بداية الأزمة. وفي هذا السياق، تُركز الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة للبلد التي تغطي عامي 2022 و2023، على توفير الأغذية والتغذية من أجل إنقاذ الأرواح، والاستثمار في الوقاية من سوء التغذية، وبناء القدرة على الصمود، وسُبل العيش، وتوفير الخدمات المشتركة للمجتمع الإنساني.

181- وأعرب أعضاء المجلس، بمن فيهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، عن القلق البالغ إزاء تدهور انعدام الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية، وقالوا إنهم يؤيدون الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة وما تشمله من تركيز على الاستجابة لحالات الطوارئ. وأشاد أحد الأعضاء بما لدى **البرنامج** من خبرة في توزيع الأغذية واللوجستيات في البيئات الشديدة الصعوبة، مضيفا أن استمرار وجود **البرنامج** في البلد أمر حيوي لدعم الأشخاص المتضررين من النزاع.

182- ووصف العديد من الأعضاء، بمن فيهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، الاستهداف بأنه يُشكل تحديا، وقالوا إن من المهم ضمان التوزيع العادل للدعم المقدم إلى المحتاجين بغض النظر عن مناطقهم. وحث أحد الأعضاء **البرنامج** على إعطاء الأولوية لدعم النساء والبنات الضعيفات؛ ودعا عضو آخر **البرنامج** إلى تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين والحماية في جميع عملياته. وقال أحد أعضاء المجلس إن من الحيوي اتخاذ نهج قائم على الاحتياجات بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية؛ وحث عضو آخر **البرنامج** على استخدام جميع الطرائق للوصول إلى المحتاجين، بما في ذلك العمليات عبر الحدود وعبر الخطوط.

183- وقال عدة أعضاء إن من المهم السعي إلى تنفيذ تدخلات مستدامة بهدف الحد من الاعتماد على المساعدة؛ بما في ذلك تنفيذها من خلال دعم القدرة على الصمود لدى الأُسر والمجتمعات المحلية ومخططات إعادة تأهيل الأصول. وأشاد أحد أعضاء المجلس بجهود التصدي للتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والمياه والصرف الصحي والتدهور البيئي وتغيُّر المناخ.

184- وطلب أعضاء المجلس إيضاحات بشأن التغييرات الأخيرة في استخدام الأغذية المتخصصة للوقاية من سوء التغذية، وخطط **البرنامج** للموازنة بين الاستجابة للطوارئ وأنشطة القدرة على الصمود، بما في ذلك في ميزانياته. وشجعوا **البرنامج** على العمل في شراكة مع سائر الكيانات للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، والتأكد في الوقت نفسه من إيلاء العناية الواجبة والامتثال لتقييمات المخاطر المؤسسية والمعايير عند العمل مع الشركاء المتعاونين.

185- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على الدعم المقدم منهم، بما في ذلك من خلال الدعوة والتمويل، وأوضح أن نفس معايير الاستهداف القائمة على أساس مواطن الضعف تُستخدم في جميع أنحاء البلد لضمان تحديد السكان الأكثر ضعفا بغض النظر عن منطقتهم. وفي إطار الاستعراض الذي لا يزال جاريا لتحديد الاحتياجات الناشئة عن مواطن الضعف، أُجري مسح شمل 1.2 مليون أسرة؛ وجرى الانتهاء من نصف هذه العملية وسيكون لنتائجها أهمية محورية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

186- وفيما يتعلق بالعمليات عبر الخطوط مؤخرا، لاحظ المدير القطري أنها ليست بديلا عن عمليات التسليم عبر الحدود والتي وصلت إلى أكثر من مليون شخص في الأنحاء الشمالية الغربية. وفيما يتعلق بتخصيص الموارد، خُصصت نسبة 86 في المائة من تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للاستجابة للأزمات. ومع ذلك، حققت أنشطة بناء القدرة على الصمود، مثل مشروعات الري المنفذة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، أثرا هائلا. ويرتبط **البرنامج** بأكثر من 50 علاقة شراكة في الجمهورية العربية السورية واستثمر في كل شراكة من تلك الشراكات من أجل ضمان تنفيذ نُهج المساواة بين الجنسين والحماية أثناء تقديم المساعدة في الخطوط الأمامية.

187- ووصف المدير القطري الجهود المبذولة لتعزيز سلسلة قيمة الخُبز من خلال الاستثمار في الري وإعادة تأهيل المخابز والمطاحن، مضيفا أن هذه الاستثمارات هي واحدة من أكثر طرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي المتزايد والتقليل من الاحتياجات في المستقبل. وأوضح أن الأغذية المتخصصة الشحمية لا تزال تُستخدم للوقاية من سوء التغذية، وأكد أن لتغيُّر المناخ أثر كبير في الجمهورية العربية السورية التي تؤثر فيها المستويات القياسية للجفاف وانخفاض مستويات المياه على إنتاج المحاصيل.

188- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، شكر السيد أيمن رعد، السفير والممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، المجلس على موافقته، قائلاً إن علاقة بلده مع **البرنامج** من بين أهم علاقاته المثمرة مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في بلده. وأشاد بالخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لإشارتها إلى تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات من أجل السياسات وبناء القدرات وتقديم الخدمات، وأضاف أن بلده يتطلع إلى تنفيذ مبادرات بشأن الخدمات المشتركة الأخرى في مجال اللوجستيات والاتصالات والنقل الجوي والخدمات الأخرى، من بين أمور أخرى. بيد أنه أعرب عن قلقه من تخصيص 11 في المائة فقط من التمويل الحالي لدعم سبل العيش، فقال إن هناك حاجة إلى تحول توجه فيه الأولوية إلى الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي والاستدامة، بما في ذلك من خلال استعادة الأصول الإنتاجية في قطاع الزراعة. ودعا الجهات المانحة إلى تقديم تمويل غير مقيد لتمكين **البرنامج** من التحول من الاستجابة للطوارئ إلى الإنعاش المبكر وتحسين سبل العيش.

2021/EB.2/11 الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (2022-2025)

189- قدم المدير القطري لتونس الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس للفترة 2022-2025، فقال إنها تهدف إلى معالجة التحديات المتزايدة التعقيد التي يواجهها البلد بسبب الانخفاض بنسبة 9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي ووصول معدلات البطالة إلى 18 في المائة بصورة إجمالية و24 في المائة بين النساء. وينصب تركيز الخطة الاستراتيجية القطرية على تعزيز قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال تعزيز سُبل الوصول إلى أسواق التغذية المدرسية أمام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الرقمي في نُظم الحماية الاجتماعية والنُظم الأخرى. ويعمل المكتب القطري مع الحكومة على المستويين المركزي والمحلي ومع شركاء **البرنامج** المتعاونين والتشغيليين. وخُصصت 15 في المائة من ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية لأنشطة المساواة بين الجنسين.

190- وتحدث ثلاثة أعضاء، أحدهم بالنيابة عن إحدى القوائم. ورحبوا بالخطة الاستراتيجية القطرية، ولا سيما تركيزها على بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية الضعيفة على الصمود في وجه الصدمات والكوارث المرتبطة بالطقس؛ ورصد حالة الأمن الغذائي في المناطق الأشد ضعفا؛ والمساهمة في تطوير شبكات الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك التغذية المدرسية؛ وزيادة المشتريات المحلية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وضمان مراعاة مسائل المساواة بين الجنسين. وأعرب

بعض الأعضاء عن موافقتهم بصفة خاصة على خطط العمل مع الشركاء وتوفير المساعدة التقنية والمشورة السياساتية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة – ولا سيما النساء – وتعزيز قدرة الحكومة والمجتمعات المحلية في مجال برامج الحماية الاجتماعية.

191- وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لتصميم الخطة الاستراتيجية القطرية التي تستند إلى تحليل محكم للاحتياجات والمخاطر وتتوافق بشكل وثيق مع خطط الحكومة للعمل من أجل القضاء على الجوع ومع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في البلد.

192- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على تعليقاتهم الإيجابية وتعهد بالالتزام بمواصلة التنسيق القوي مع الحكومة والشركاء الآخرين بهدف زيادة كفاءة التدخلات وفعاليتها من حيث التكلفة.

193- بعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أعرب السيد فتحي السلاوتي، وزير التربية التونسي، عن تأييد بلده لها، ولا سيما تركيزها على التغذية المدرسية. وأشار إلى الفوائد العديدة للتغذية المدرسية للأطفال وللمجتمع الأكبر، فقال إنها تشكل منذ أمد بعيد محور تركيز سياسات بلده، التي تدير بشكل مستقل برامجها الخاصة بدعم تقني من **البرنامج** وبدعم سخي من المانحين. وسلط الضوء على النجاحات التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2018-2021، مثل الابتكار في طرق التنفيذ وتعزيز الإنتاج المحلي من خلال ربطه بالتغذية المدرسية، وأكد عزم حكومة بلده على تحسين جودة التغذية المدرسية ووصولها إلى مزيد من الأطفال من خلال تحسين المقاصف والنظافة وجودة الوجبات الغذائية؛ وزيادة المشتريات من المنتجات المحلية؛ وتحقيق التحول الرقمي في سلسلة قيمة التغذية المدرسية؛ والاستثمار في الموارد البشرية؛ وتحسين استهداف المستفيدين. وأكد في ختام كلمته أن بلده ملتزم بالعمل مع **البرنامج**، وهو شريكه المفضل، في مجال التغذية المدرسية وغيرها من المجالات الحيوية، مثل الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود.

الحافظة القطرية لشرق أفريقيا

2021/EB.2/12 الخطة الاستراتيجية القطرية للصومال (2022-2025)

194- قدم مدير المكتب القطري في الصومال الخطة الاستراتيجية القطرية للبلد للفترة 2022-2025 التي تُمثل، كما أشار المدير الإقليمي لشرق أفريقيا في ملاحظاته التمهيدية، الخطة الأولى من الجيل الثاني في الإقليم التي تُعتبر متوائمة تماما مع المتطلبات الجديدة الناشئة عن عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى التقدم المحرز في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة والشراكة الاستراتيجية المتنامية مع حكومة الصومال التي امتدت إلى المستويات الإقليمية والمقاطعات. وصُممت الخطة الاستراتيجية القطرية لمعالجة تحديات التوسع الحضري المتزايد، وازدياد أعداد المشردين داخليا، وآثار الصدمات المناخية المتكررة وعدم الاستقرار على الأمن الغذائي من خلال العمل عبر محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

195- وأعرب العديد من الأعضاء، من بينهم عضو تحدث باسم إحدى القوائم وعضو آخر تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن القلق إزاء هشاشة الأوضاع في الصومال بسبب النزاع وجائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية. ومع ذلك فقد رحب هؤلاء الأعضاء، إلى جانب أعضاء آخرين، بما في ذلك عضو تحدث باسم مجموعة من البلدان، بالخطة الاستراتيجية القطرية، مسلطين الضوء على الجوانب الإيجابية، مثل المواءمة مع الأولويات الشاملة التي حددتها حكومة الصومال في خطتها الوطنية للتنمية؛ وتعزيز القدرات، والمساعدة التقنية من أجل الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، والحد من مخاطر الكوارث والتخفيف منها؛ والمشاركة الصريحة عبر الأبعاد الثلاثة من محور الترابط الثلاثي؛ ووضع برامج لبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال البرامج المشتركة مع منظمة اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة؛ وتعميم المساواة بين الجنسين في تصميم البرامج؛ ودمج مؤشرات الطوارئ والمؤشرات الموجهة إلى بناء القدرة على الصمود ثم في نهاية المطاف مؤشرات بشأن الإبلاغ عن مساهمة **البرنامج** في تحقيق الاستقرار والسلام؛ والجهود الجارية لتوفير الخدمات للشركاء في العمل الإنساني. ومع ذلك فقد

ذكر العضو الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان أيضا أن إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ هو الأولوية العليا **للبرنامج** وأن التركيز القوي للخطة الاستراتيجية القطرية على بناء القدرة على الصمود ينبغي ألّا ينتقص من الاستجابة للطوارئ.

196- وشجع عضوان، بما في ذلك عضو تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إعطاء الأولوية لحصائل الخطة الاستراتيجية القطرية في حالة عدم كفاية التمويل. وقال عضو آخر إن هناك حاجة إلى معايير استهداف مفصلة لبرامج شبكات الأمان ولمواءمتها مع النُهج الحكومية، ودعا إلى التركيز على فهم الاحتياجات والطلبات المحددة للنساء المنتجات وعقبات حصولهن على المدخلات والتكنولوجيات اللازمة لأنشطة سلسلة الإمداد المقترحة. وقال عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم إنه يُقدّر مساهمة **البرنامج** في إنشاء قاعدة بيانات، ولكنه أعرب عن القلق بشأن احتمالات إساءة استخدام البيانات.

197- وردا على ذلك، قال المدير القطري إن **البرنامج** لديه سياسات ونُظم قوية للغاية لحماية البيانات، وإنه يُطبق التدابير اللازمة بالاتفاق مع حكومة الصومال سواءً بالنسبة للاستجابة الإنسانية أو شبكة الأمان. وردا على تعليق بشأن التوطين كوسيلة للانسحاب من الحالات الممتدة، مثل الأوضاع في الصومال، قال إنه يجري النظر في ذلك على الجبهتين الإنسانية والإنمائية، ويراعى ذلك رأسيا في الخطة الاستراتيجية القطرية في إطار الهدف الاستراتيجي 4 وتُجسده أفقيا الأهداف الاستراتيجية 1 و2 و3.

198- وفيما يتعلق بالمساءلة أمام السكان المتضررين، يُشارك **البرنامج** بالفعل بدور مباشر مع المجتمع المحلي من خلال مركز اتصال، ولكنه سيزيد من مشاركته المجتمعية من خلال الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، مع تطبيق الممارسات الجيدة المستفادة في الصومال وفي غيرها من البلدان. وفيما يتعلق بتحليل النزاع المشار إليه في الخطة الاستراتيجية القطرية، سيجري إطلاع الأعضاء على نتيجة التحليل بمجرد أن يصبح متاحا، وستستخدم نتائجه لضمان مراعاة النزاع في البرمجة طوال دورة البرامج بكاملها.

199- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أدلى السيد جمال محمد حسن، وزير التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية في الصومال، ببيان موجز شدد فيه على تحديات تغيُّر المناخ والتغيُّر البيئي والتوسع الحضري في الصومال، ورحب بما وصفه تحركا واضحا ومستمرا ومتزايدا نحو التعافي والقدرة على الصمود والتنمية من خلال الخطة الاستراتيجية القطرية. وأعرب الوزير عن تحفظاته إزاء عدم انتهاء المكتب القطري حتى الآن من الانتقال الكامل إلى الصومال نفسه، وقال إنه يأمل في الحصول على معلومات مفصلة بشأن هذا الموضوع.

المسائل التنظيمية والإجرائية

2021/EB.2/13 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2022-2023)

200- ذكر أمين المجلس بأن المجلس يوافق على برنامج عمله لفترة السنتين التالية في كل دورة عادية ثانية وفقا لتوصية جماعة العمل المعنية بالتسيير والإدارة التي وافق عليها المجلس في عام 2000. وأشار إلى أن برنامج العمل يشمل البنود التي تقتضيها لوائح **البرنامج** وأنظمته والبنود التي يطلبها المجلس وكذلك إدارة **البرنامج**، وقال إنها وثيقة حيّة يتم تحديثها بناءً على مشورة هيئة المكتب، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تحديثها استجابة لطلبات الدول الأعضاء المقدمة من خلال منسقي القوائم، وأوضح أنها تُشكل، من بين أمور أخرى، الأساس لتحديد الجدول الزمني للمشاورات والتحديثات والأحداث المماثلة فيما بين الدورات.

مسائل التسيير والإدارة

2021/EB.2/14 التسمية والاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات

201- أشار أمين المجلس التنفيذي إلى أن وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أصدرت في عامي 2019 و2020 تقريرين يوصيان بإجراء تغييرات في اختصاصات لجان مراجعة الحسابات والرقابة في منظومة الأمم المتحدة. وكان المجلس

قد استعرض في دورته العادية الأولى لعام 2021 تلك التوصيات وأقرها إلى جانب رد المجلس والإدارة عليها، وأُعدت الاختصاصات المنقحة بناءً على ذلك كي ينظر فيها المجلس، إلى جانب اقتراح لتغيير اسم لجنة مراجعة الحسابات ليصبح "اللجنة الاستشارية للرقابة المستقلة".

202- وأعرب أحد الأعضاء عن موافقته على الاختصاصات والتسمية المنقحة، فقال إن المسؤوليات المحدثة المقترحة للجنة، بما في ذلك الرقابة الداخلية والتحقيق، مهمة لتعزيز المساءلة والحوكمة في **البرنامج**، وإن التسمية الجديدة تُعبر عن المسؤوليات المتعددة للجنة ودورها الاستشاري.

2021/EB.2/15 إنشاء فريق الاختيار المعني بتعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

203- أشار أمين المجلس التنفيذي إلى أن فترة عضوية اثنين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات ستنتهي في عام 2022، وسيلزم ملء الشواغر الناتجة عن ذلك. وحددت الوثيقة المتعلقة بهذا الموضوع المعروضة على المجلس (WFP/EB.2/2021/9-B) عملية إنشاء فريق الاختيار وقدمت الممثلين المقترحين من القوائم الانتخابية للتعيين في الفريق.

204- وأشارت عضوة إلى أن بلدها سيكون ممثلا في فريق الاختيار للمرة الثانية وأن ذلك من دواعي الشرف، فقالت إن من المهم ضمان التوازن العادل بين المناطق الجغرافية وبين الجنسين عند اختيار أعضاء اللجنة الجُدد.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

2021/EB.2/16 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2017-2021)، ورد الإدارة عليه

الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2022-2026)

205- عرض رئيس المجلس البندين من جدول الأعمال المتعلقين بالخطط الاستراتيجية القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ووفقا لما اتفقت عليه هيئة مكتب المجلس التنفيذي، تقرر عرض البندين ومناقشتهما معا، مع تقديم إدارة **البرنامج** أولا نتائج تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2017-2021 ثم الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة للفترة 2022-2026 التي تشمل إجراءات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم.

206- وأوجزت نائبة مديرة مكتب التقييم النتائج الرئيسية للتقييم والتوصيات الخمس ذات الصلة. وتتعلق التوصيات باستخدام الأدلة في صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية، وتعزيز العمل مع الشركاء والمانحين، ووضع نهج للمكاتب القطرية بشأن تعزيز القدرة على الصمود والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، وتعزيز قدرة **البرنامج** على تصميم وتنفيذ أنشطة تعزيز القدرات القطرية، وتعزيز نهج **البرنامج** في تسليم المسؤولية عن برامج التغذية المدرسية إلى الحكومة.

207- وقدم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة المستندة إلى نتائج التقييم وتوصياته، والتقييم القطري المشترك للأمم المتحدة، والمشاورات المكثفة مع أصحاب المصلحة. وجرت مواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع خطة الحكومة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للبلد. وتتمثل السمات الرئيسية للخطة الاستراتيجية القطرية في توفير الدعم للبرنامج الوطني للتغذية المدرسية كجزء من نظام أوسع للحماية الاجتماعية؛ وتحسين التغذية من خلال إجراءات لمعالجة السمنة ونقص المغذيات الدقيقة وكذلك نقص التغذية؛ وزيادة استعداد الحكومة والمجتمع المحلي، والقدرة على الصمود في وجه حالات الطوارئ؛ وتجهيز **البرنامج** للاستجابة لحالات الطوارئ في الحالات التي تكون فيها الحكومة مثقلة بما يفوق قدراتها. ويمثل تعزيز القدرات مكونا حاسما في استراتيجية **البرنامج** لتسليم المسؤولية عن البرامج إلى الحكومة، وساهمت الشراكات – ولا سيما الشراكات مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها ومنظمة اليونيسف – بدور محوري في تصميم أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية وتنفيذها.

208- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية واستنادها إلى تحليل شامل للأوضاع التغذوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد، وتركيزها على إقامة مزيد من الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك بناء شراكات مع المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وأعرب الأعضاء بصفة خاصة عن موافقتهم على تركيز الخطة الاستراتيجية القطرية على التغذية والمساواة بين الجنسين وتعزيز القدرات من أجل تحسين إدارة المخاطر والاستجابة للكوارث المرتبطة بالمناخ، واستهداف الفئات السكانية الأكثر ضعفا. وأشاد الأعضاء بالتزام الحكومة و**البرنامج** بإنشاء برنامج للتغذية المدرسية يُدار ويموّل وطنيا، وشجعوا **البرنامج** على مواصلة ذلك الالتزام.

209- وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء عدم وجود بيانات تفصيلية مصنفة، وحثوا المكتب القطري على المساهمة في جمع وتحليل بيانات موثوقة عن المساواة بين الجنسين والإعاقة والمواضيع الأخرى. وتتسم توقعات النمو السكاني في المستقبل أيضا بأهميتها في ضوء أهمية الاتجاهات الديمغرافية في التأثير على الأمن الغذائي.

210- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على ردهم الإيجابي على الوثيقة. وتطرق إلى الشواغل التي أعرب عنها الأعضاء، فقال إن التحليل الذي يسترشد به تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية يشمل تحليلا للاتجاهات الديمغرافية التي تُشير إلى إمكانية وجود فائض في العمالة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في غضون 20 عاما. ولمعالجة هذه الاحتمالات، يستثمر **البرنامج** في مكافحة سوء التغذية ودعم التعليم الابتدائي وما بعده، بما في ذلك دعمه من خلال برامج تحسين محو الأمية والبنية التحتية المدرسية. ويساعد **البرنامج** أيضا الحكومة على توجيه برامج الضمان الاجتماعي إلى المناطق الضعيفة. وتشمل خطط تعزيز جمع البيانات إقامة تعاون مع المكتب الوطني للإحصاء، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويسعى **البرنامج** بصفة خاصة إلى تحسين توافر وجودة البيانات المتعلقة بالتعليم والتغذية المدرسية والأمن الغذائي وسوء التغذية.

211- بعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، شكر السيد Latsamy Keomany، السفير والممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، المجلس على موافقته، وأعرب عن امتنانه الخاص للدعم السخي الذي قدمته البلدان المانحة. وأعرب عن ارتياح حكومة بلده لتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2017-2021 والموافقة على الخطة الجديدة. وفيما يتعلق بالخطة الجديدة، أكد أن من مزاياها أنها وضعت من خلال عملية تشاورية شاملة إلى حد بعيد، وأنها تتماشى تماما مع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية للفترة 2021-2025 وخطة عام 2030، وأنها مبسطة وشاملة على حد سواء، وتوفر المساعدة التقنية وبناء القدرات، وهو ما سيعزز الاستدامة والصمود في وجه الكوارث. ولضمان نجاحها، دعا إلى حملة دعائية نشطة لتيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذها ورصدها وتقييمها، وكذلك تقديم المساعدة التقنية إلى الوكالات المنفذة على المستويين المحلي والوطني وبناء قدراتها. وطلب أيضا دعم **البرنامج** لجهود بلده للخروج من فئة أقل البلدان نموا في عام 2026، وشكر **البرنامج** على دعمه القيم حتى الآن، وتعهد بالتزام حكومة بلده بالعمل عن كثب مع **البرنامج** في المستقبل.

2021/EB.2/17 الخطة الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش (2022-2026)

212- قدم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش للفترة 2022-2026، فقال إنها تهدف إلى بناء القدرة على الصمود، ودعم توسيع نطاق **البرنامج** الوطني للتغذية المدرسية، وتعزيز النُظم الغذائية ومواصلة تقديم المساعدة الحيوية للاجئي الروهينغيا. وتستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى الشراكة القوية بين **البرنامج** والحكومة والتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

213- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية، ولا سيما مواءمتها مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للبلد وخطط التنمية الوطنية وزيادة تركيزها على المساواة بين الجنسين والحماية والمساءلة والإدماج. وأشاد أحد الأعضاء بالتحول نحو الحلول المستدامة الهادفة إلى زيادة الاعتماد على الذات وتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي. وسلط عضو آخر الضوء على عمل **البرنامج** مع الشركاء في القطاع الخاص، ونقل التكنولوجيا المرتبطة بالممارسات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، واستخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم المساعدة الغذائية إلى اللاجئين.

214- وشجع أعضاء المجلس **البرنامج** على إقامة مزيد من الشراكات الاستراتيجية، وزيادة التركيز على الاستعداد للطوارئ، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز توليد الأدلة، وزيادة التمويل من أجل بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك التمويل من الجهات المانحة غير التقليدية. وطلب عضوان مزيدا من المعلومات عن معايير الاستهداف وحماية الفئات الضعيفة، مشيرين إلى أن البيانات المتاحة عن الإعاقات غير كافية.

215- وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الأمن الغذائي واستمرار هشاشة لاجئي الروهينغيا، بما في ذلك القيود المفروضة على وصولهم إلى مواقع توزيع الأغذية. وحث بعض الأعضاء **البرنامج** والمجتمع الدولي على المشاركة في العودة الآمنة والكريمة للاجئين. وطلب أحد الأعضاء تفاصيل عن خطط **البرنامج** لمعالجة المخاطر المرتبطة بالحماية والمساواة بين الجنسين التي يواجهها اللاجئون، وجدولا زمنيا للتنقيح المحتمل للخطة الاستراتيجية القطرية كي تُعبّر عن العمليات المزمعة في بهاشان شار.

216- وطلب أحد أعضاء المجلس تفاصيل عن استراتيجية الانتقال وتسليم المسؤولية عن أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية، وأضاف أن من المهم الدعوة إلى تمويل وطني مستدام للتغذية المدرسية. وطلب عضو آخر توضيحا بشأن تحليل المستفيدين من الخطة الاستراتيجية القطرية.

217- وأكد المدير القطري أن الحماية وإدماج منظور الإعاقة وتماسك النسيج الاجتماعي أولويات رئيسية في الخطة الاستراتيجية القطرية. ويواصل **البرنامج** البحث عن شراكات جديدة، مثل الشراكة مع البنك الدولي المرتبطة ببرنامج اللاجئين والاستجابة لجائحة كوفيد-19. وتعالج الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مسائل من قبيل التمويل القائم على التنبؤات، والاستجابة للصدمات، وطرائق المساعدة الرقمية لسكان المناطق الحضرية. وسلط الضوء على مشاركة **البرنامج** مع القطاع الخاص في تقوية الأرز، وهو مشروع ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز الحصائل التغذوية في بنغلاديش وخارجها. ويشارك المكتب القطري أيضا في وضع برامج مبتكرة للمناطق الحضرية انطلاقا من الدروس المستفادة من الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

218- وتطرق المدير القطري إلى بهاشان شار، فقال إن ميزانية مكون الخدمات في الخطة الاستراتيجية القطرية تتوخى إمكانية توفير خدمات مشتركة في الجزيرة. ولا تزال بعثات التقييم في بهاشان شار مستمرة.

219- وردا على السؤال المتعلق بأعداد المستفيدين، أوضح المدير القطري أن الأعداد ستنخفض بسبب الإلغاء التدريجي لبرنامج التغذية المدرسية الذي يُنفذه **البرنامج** بالتزامن مع بدء تنفيذ البرنامج المملوك وطنيا.

220- بعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، قال السيد Mohamed Tofazzal Hossain، الأمين المشترك لشعبة العلاقات الاقتصادية بوزارة المالية في بنغلاديش، إن بلده يقدر بشدة الدعم المقدم من البرنامج في حالات الطوارئ والتنمية على حد سواء، وسلط الضوء على عدد من البرامج التي يديرها **البرنامج** في بنغلاديش واصفا بأنها رائعة ودور **البرنامج** في تقديم المساعدة فيها للاجئي الروهينغيا بأنه رائع ومميز. وفي إشارة إلى أن بلده سينتقل إلى فئة بلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا بحلول عام 2026، قال إن بنغلاديش وإن كانت ترحب بأشكال المساعدة التقليدية فستحتاج بشكل متزايد إلى بناء القدرات لتمكينها من تحقيق إمكاناتها. ومن حسن الحظ أن الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة ستعزز هذه المساعدة التي كانت قد بدأت بشكل جيد في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة. وأشاد بالمشاورات التي ساهمت في إثراء الخطة الاستراتيجية القطرية، فقال إنها أسفرت عن خطة متوائمة تماما مع احتياجات البلد وأولويات الحكومة في مجالات مثل الاستعداد للكوارث والحماية الاجتماعية والعمل الاستباقي والابتكار التكنولوجي. وفي الختام، شكر المجلس على موافقته على الخطة الاستراتيجية القطرية لبلده.

تقارير التقييم (متابعة)

2021/EB.2/18 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للصين (2017-2021)، ورد الإدارة عليه

221- عرضت مديرة التقييم النتائج الرئيسية والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للصين للفترة 2017-2021، مشيرة إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية متوائمة تماما مع الأولويات الوطنية وتوجهات الحكومة ولا تزال ملائمة لتحقيق أهداف التغذية في الصين ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجمع الأموال. وتشمل التحسينات المحتملة المحددة تعزيز المشاركة الاستراتيجية، وتعزيز الشراكات، وتحسين التعلم من الخبرات الوطنية والداخلية على حد سواء، وتعزيز مساهمات الصين الطويلة الأجل في **البرنامج**.

222- وبدأت إدارة **البرنامج** بالفعل في تنفيذ التوصيات الأربع الواردة في التقرير، من خلال تعزيز مشاركتها الاستراتيجية مع الحكومة، وإعداد خطة عمل للشراكة القطرية، وتعزيز عمليات الرصد والإبلاغ عن نتائج البرامج، وتعزيز خطط الاستفادة من الموارد المالية والمعرفية للصين بوسائل تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

223- وأخذ أحد أعضاء المجلس الكلمة ليشيد بفريق التقييم في **البرنامج** لمساهمته في تعزيز مساءلة **البرنامج** واستخلاص أفضل الممارسات. وأثنى على العمل الذي اضطلع به مركز الامتياز في الصين، ورحب بالجهود المبذولة للوصول بأثر الشراكة بين **البرنامج** والصين إلى أقصى حدودها.

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2021/EB.2/19 ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021

224- أشار رئيس المجلس إلى أن مقرر الدورة السنوية للمجلس لعام 2021 أعد ملخصا لأعمال هذه الدورة ووزّع في أكتوبر/تشرين الأول 2021 مشروعه على أعضاء المجلس، ولم يطلب أيٍ منهم تنقيحه على أي نحو. ووافق المجلس بعد ذلك على الملخص.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

225- قدم رئيس المجلس هذا البند من جدول الأعمال، وأشار إلى أن الدورة الحالية قد مضت بسلاسة على الرغم من أنها أول دورة مختلطة للمجلس حيث حضرها بعض المشاركين شخصيا بينما شارك فيها آخرون عن بُعد، وأشاد بأمانة المجلس والموظفين التقنيين الذين جعلوا ذلك ممكنا. وسلط الضوء على بعض المناقشات التي دارت أثناء الدورة، بما فيها المناقشات المتعلقة بخطة الإدارة للفترة 2022-2024 التي ستتيح **للبرنامج** ما يحتاج إليه من موارد لتنفيذ عملياته؛ وتقييمات سياساته الرئيسية، واستعراض تنفيذ خارطة الطريقة بشأن إدماج منظور الإعاقة وتمديدها لمدة سنة واحدة.

226- وأكد المقرر بعد ذلك أن القرارات والتوصيات التي عرضت في مشروع مجموعة القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس خلال الدورة الحالية مطابقة للقرارات والتوصيات التي تم الاتفاق عليها أثناء الدورة. وستُنشر الصيغة النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة في الموقع الشبكي للمجلس في الأيام القليلة التالية، وسيُعمم مشروع ملخص المناقشات التي دارت أثناء الدورة للتعليق عليها في حينه.